

المخاطر التي تهدد هوية البلدة القديمة في القدس



فن حسن الخط.. تاريخ الخط
الإسلامي



من الخلاف إلى الائتلاف: رؤية لمعالجة
التوترات الدينية في بنغلاديش



إرشادات للكتاب:

ترحب «الأمة» بالمقالات التي تُظهر عمقًا ووضوحًا ودقةً تحليلية، مع طرحٍ منظمٍ وفهمٍ متينٍ لسياق الموضوع. كما ترحب بالمساهمات التي تتناول الجغرافيا السياسية العالمية، والعالم الإسلامي، والتطورات السياسية والاقتصادية والمنظورات التاريخية، إضافةً إلى ما تشهده مختلف المجتمعات، والإسلامية بخاصة، من تحولات اجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

ضوابط النشر:

- يجب أن يتراوح طول المقال بين ١٠٠٠ و ١٣٠٠ كلمة، وأن يكون مكتوبًا بلغة عربية واضحة ورسينة.
- يُرجى تضمين الاسم الكامل للمؤلف ونبذة موجزة عنه وإرفاق صورة شخصية (اختياري).
- يجب أن يكون المقال أصليًا وغير منشور سابقًا. يتحمل الكاتب مسؤولية دقة الحقائق والتوثيق الصحيح والحفاظ على النزاهة الفكرية.
- على الكاتب أن يقدم حججًا منطقية مدعومة بأدلة موثوقة عند الاقتضاء.
- تحتفظ «الأمة» بحق التعديل المناسب على المقالات وفق سياستها التحريرية.
- تحتفظ «الأمة» بحق نشر المادة أو عدمه.
- تُرسل المشاركات إلى: info@al-ummah.org

إشعار حقوق الطبع والنشر:

جميع المقالات والمحتويات المنشورة على موقع «الأمة» وفي مجلتها المطبوعة والرقمية محمية بموجب قوانين حقوق الطبع والنشر المعمول بها، وتظل ملكية فكرية لمؤسسة الأمة.

ما لم يُنص على خلاف ذلك، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه المنشورات، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق النسخ الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مؤسسة الأمة.

من خلال تقديم أعمالهم، يقرّ المؤلفون ويوافقون على أنه عند قبول العمل ونشره، تعود حقوق الطبع والنشر للهيئة المنشورة إلى مؤسسة الأمة. والآراء الواردة في المقالات الفردية تعبر عن وجهات نظر مؤلفيها، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة.

الأمة وإعادة بناء الخطاب الفكري في نظام عالمي متغير

الإنسانية، مع التأكيد على المسؤولية الأخلاقية في الخطاب الدولي. كما ستبرز عبر الدراسات في الفكر الإسلامي راهنية هذا التراث وأهميته في الحاضر، فيما ستبحث النقاشات الاقتصادية في مسارات التنمية الشاملة والمستدامة.

وستعزز المساهمات المنشورة على صفحاتنا حول تعليم الشباب وعلم النفس الإسلامي، وحقوق الإنسان فهمنا للتنمية البشرية. وفي الوقت نفسه، ستشجع المقالات التي تحلل عالم الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة على التأمل في العلاقة بين الابتكار والقيم الأخلاقية. كما ستعمل على تمكين الاستكشافات الثقافية، بما في ذلك التقاليد الفنية الإسلامية، وتشدّد على أهمية الهوية والإبداع.

كما تتميز الرؤية التحريرية "للأمة" بانفتاحها على وجهات النظر المتنوعة، فمن خلال الترحيب بالحجج المبنية على أسس رصينة، حتى عند اختلافها، تسعى المجلة إلى ترسيخ حوار بناء بدلاً من الانسحاق وراء التماثل الأيديولوجي. وتتمسك هيئة مجلة "الأمة" التحريرية بالمخضمة في التركيز على التحليل القائم على البيانات والصحافة الأخلاقية واللغة الواضحة لبناء المصداقية والثقة.

تعكس مجلة "الأمة" طموحاً أوسع لإعادة بناء الخطاب الفكري داخل المجتمعات المسلمة وخارجها. ففي عصر تتسم فيه التعليقات بالتجزؤ وتسارع دورات المعلومات، أصبحت المنصات التي تولي التحليل المتأني الأهمية التي يستحقها ضرورة ملحة. وفي هذا السياق، تمثل مجلة "الأمة"، من خلال تعزيز التبادل المعرفي الرصين وتقديم رؤى متوازنة، خطوة متواضعة لكنها ذات معنى نحو حوار واع وتجديد فكري، وسعي مشترك إلى المعرفة والعدالة في عالم مترابط.

المجلة مبادرة فكرية متعددة الأبعاد، تجمع بين النشر المطبوع والمنصات الرقمية والبودكاست والنشرات البريدية والتطبيقات المحمولة.

■ يشهد العالم اليوم تحولات عميقة ستكون لها تأثيرات كبيرة، فما نعيشه من تقدم تكنولوجي وما يحيط بنا من ديناميات جيوسياسية وتقلبات اقتصادية وضغوط مناخية علاوة على التوترات الاجتماعية، كل هذا سيعيد تشكيل الواقع العالمي، وسيؤثر تأثيراً بالغاً في أنماط الحوكمة والأسواق، في حين تستمر المنافسات والصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار المالي في إرباك التوازن العالمي.

في هذا المشهد المتحوّل، يشعر المسلمون بالحاجة إلى تجديد حيويته الفكرية، وهو مجال أساسي لاستعادة الريادة المعرفية وأداة حاسمة للعثور على إجابات في مواجهة تعقيدات الحياة الحديثة. وتمثل مجلة "الأمة" خطوة صغيرة لكنها مهمة في هذا الاتجاه. إذ تهدف إلى أن تكون منصة رائدة للنقاشات الهادفة حول شؤون المسلمين والجيوسياسية العالمية، من خلال استعادة العمق والسياق والصرامة التحليلية، واستكشاف سبل معالجة حالات عدم اليقين التي تعمل في المجتمعات المسلمة وتؤثر فيها.

ومن هذا المنطلق، تسعى مجلة "الأمة" إلى أداء دور الإرشاد الفكري عبر تشجيع النقاش الواعي وطرح رؤى متجذّرة في الكرامة والتعاضد والتقدم الحضاري. وهي لا تدّعي قدرتها على تغيير العالم، لكنها تقر بأن التغيير الحقيقي يبدأ بزراعة الأفكار الطيبة.

تقوم الفلسفة التحريرية للأمة على التزامها بالشمولية والحوار العالمي. وهي تسعى، من خلال النشر باللغات الإنجليزية والعربية والبنغالية والتركية، إلى تجاوز الحدود اللغوية والإقليمية. ومن شأن هذا النهج متعدد اللغات تسهيل التواصل بين المجتمعات المسلمة المتنوعة مع إشراك أوسع جمهور ممكن. ثم هي تطمح، من خلال مساهمات الباحثين والصحفيين وصنّاع السياسات من مختلف المناطق، إلى أن تكون منتدى فكرياً موخّداً للآراء وجامعاً للفرقاء.

ويؤكد اتساع نطاق الموضوعات المطروحة توجه مجلة "الأمة" متعدد التخصصات. إذ ستتناول مقالاتها بالتحليل السياسي تنافسات القوى العالمية والأزمات



رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
محمد ذاكر حسين

مدير التحرير
عصام الشحات

المدير الفني
محمد يوسف سالم



الأمة: مبادرة لتحويل العالم الإسلامي

الصفحة 4

- 4 الأمة: مبادرة لتحويل العالم الإسلامي
- 8 المخاطر التي تهدد هوية البلدة القديمة في القدس
- 12 حول تكفير الشيخ عثمان الخميس واستباحة الشعوب المناهضة للنظام الإيراني
- 14 المرأة البنغلاديشية ركيزة النهوض الحضاري للأمة الإسلامية
- 18 المرأة المسلمة... من الهجرة الأولى إلى اللجوء المعاصر
- 22 فلسطين وواجبنا
- 24 واقع اللغة العربية في الجزائر في الفترة الاستعمارية

الأمة. مجلة شهرية، تصدر برعاية المركز الإسلامي للبحوث والتوثيق في بنغلاديش. بثلاث لغات: العربية والإنكليزية والبنغالية السادة الكتاب، يمكنكم الكتابة إلى المجلة على العنوان التالي. في مجالات العلوم والدراسات الإسلامية والفكرية، والتاريخ والسياسة والثقافة. على ألا يتجاوز عدد الكلمات 1300 كلمة:

Email: info@al-ummah.org

Website: www.al-ummah.org



من الخلاف إلى الائتلاف: رؤية لمعالجة التوترات الدينية في بنغلاديش

الصفحة 30



كُتَابُ الْعَدَد



د. محمد صابر



علي إبراهيم



عدنان شاكر



د. عثمان أبو زيد

إخلاء مسؤولية

الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهات نظر أصحابها فقط. ولا تتحمل المؤسسة أي مسؤولية عنها

حقوق النشر

يُسمح للقراء باستخدام محتوى هذه المجلة أو إعادة طباعته أو إعادة نشره. شريطة الحصول على إذن مسبق من مؤسسة الأمة. مع ضرورة الإشارة إلى رابط الموقع الإلكتروني الرسمي

العدد 1

مايو 2026

المجلد 1



8

الصفحة

المخاطر التي تهدد هوية البلدة القديمة في القدس



- أولو بقية 26
- شكيب أرسلان... ورحلة الإصلاح العثماني 28
- من الخلاف إلى الائتلاف: رؤية لمعالجة التوترات الدينية في بنغلاديش 30
- الاقتصاد الإسلامي في بنغلاديش ومستقبل النظام المالي الإسلامي 34
- الحق في الكذب في النظم السياسية 36
- فن حسن الخط... تاريخ الخط الإسلامي 38
- قضية إبستين في الميزان الشرعي كيف نظر القرآن إلى فساد النخب؟ 42



42

الصفحة

قضية إبستين في الميزان الشرعي كيف نظر القرآن إلى فساد النخب؟

الأمة: مبادرة لتحويل العالم الإسلامي

تسعى هذه المنصة الجديدة إلى تعزيز قدرات المجتمعات المسلمة من خلال تقديم فكر نقدي رصين وتحليل ملتزم بالمبادئ والقيم



■ اجتماع فريق عمل مجلة الأمة المصغر 1. في اسطنبول

إلى إعادة تعريف بنية النظام العالمي.

ومع ذلك، لا تزال كثير من الأطر الفكرية المعتمدة في تفسير هذه التحولات أسيرة نطاق ضيق من المؤسسات والرؤى. ومع تغيّر موازين القوى على الصعيد العالمي، تزداد الحاجة إلحاحًا إلى أصوات تحليلية أكثر اتساعًا، ولا سيما تلك الصادرة عن المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

وفي خضم هذا المشهد المتبدّل، تبرز «الأمة» بوصفها موقعًا ومجلة عالميين متعددي اللغات، يُعنيان بالشؤون الدولية، ويسعيان إلى تقديم تحليل سياسي رصين وموَجّه، يستند إلى الأدلة، وينطلق من منظور المجتمعات المسلمة.

بـقلم محمد ذاكر حسين

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأمة
رئيس تحرير صحيفة الأمة



■ يشهد العالم تحوّلًا هيكليًا عميقًا، فالتأثير الاقتصادي ينتقل تدريجيًا من القوى الغربية التقليدية إلى الاقتصادات الناشئة في القسم الجنوبي من العالم. وفيما يعيد التسارع التكنولوجي تشكيل الأسواق وأنظمة الحكم، فإن في تنافسات القوى الكبرى وعدم الاستقرار المالي والصراعات الإقليمية والمشاكل المناخية والتحولات الاجتماعية ما يدعو

منصة لعالم متغير

أسست «الأمة» بمبادرة من مؤسسة الأمة، وبالتعاون مع المركز الإسلامي للبحوث والتوثيق، وقد صممناها لتكون أكثر من مجرد مطبوعة؛ بل هي منصة فكرية ملتزمة باستعادة العمق والمنهجية والتأمل المنضبط بالمبادئ في عصر تهيمن عليه السرعة والاستقطاب والقراءات المجتزأة.

نحن نعيش في زمن تفيض فيه المعلومات فيضاً، حيث يتشكل الجدل العام غالباً من ردود الأفعال أكثر مما يتشكل بالتفكير المتأنّي، وبالخطاب الإنشائي أكثر مما يقوم على البحث الرصين. وهنا يأتي دور «الأمة» إذ تسعى إلى السير بعكس هذا التيار؛ فهي تركز على التحليل المنظم والوعي التاريخي والواقعية العملية وتُعَلّي من شأن الأدلة على الأيديولوجيا، والوضوح على الإثارة.

مفترق فكري للعالم الإسلامي

يبلغ تعداد المسلمين في العالم اليوم أكثر من ١,٨ مليار نسمة. والمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة ليست أطرافاً هامشية في التحول العالمي، بل هي في صلبه. فمن التنافسات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى التحولات الديمقراطية في جنوب آسيا، ومن التنافس البحري في البحر الأحمر إلى نقاشات الهجرة في أوروبا، ترتبط المجتمعات المسلمة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات العالمية.

ومع ذلك، نادراً ما نجد منصات تجمع بين الصرامة الأكاديمية والواقعية السياسية منظور إسلامي عالمي حقيقي.

وهذا ما تهدف «الأمة» إلى تحقيقه من سبب لهذه الفجوة عبر توفير منبر قائم على المعرفة والإنصاف والعمق التحليلي. وهي تسعى إلى تزويد القراء بقراءات متماسكة لفهم الشؤون الدولية في عصر

مجزأ، مع تعزيز الوعي بالسياسات والتواصل العابر للأقاليم.

القيادة والمصادقية المؤسسية

يقود هذه المبادرة الصحفي والباحث محمد زكير حسين، الذي تشمل خبرته المهنية العمل التحريري في مجلة «الرابطة» الإنجليزية بمكة المكرمة، التابعة لرابطة العالم الإسلامي وصحيفة «ديلي صباح» التركية الناطقة بالإنكليزية. ويشرف على المنصة مجلس أمناء يضم علماء ومتخصصين في الإعلام وباحثين في الدراسات الدينية، لضمان النزاهة الأكاديمية والمصادقية المؤسسية والاستقلال التحريري.

ستصدر «الأمة» شهرياً باللغات الإنجليزية والبنغالية والعربية والتركية، لتكون جسراً للفجوات اللغوية والجغرافية. وستبدأ في صيغة رقمية، مع احتمال التوسع لاحقاً إلى نسخ مطبوعة. وسيحتوي كل عدد منها على بحوث مطوّلة وإحاطات سياسية ومقالات تحليلية وتقارير قائمة على البيانات.

الفلسفة التحريرية: البناء بدل التجزئة

تقوم الفلسفة التحريرية لـ «الأمة» على مبادئ واضحة:

- الأدلة قبل الأيديولوجيا
- التحليل المنهجي قبل التعليق المجتزأ
- السياق قبل التغطية اللحظية
- الأنماط الاستراتيجية قبل الأحداث المعزولة

وسيحتوي كل عدد تحقيقاً محورياً قائماً على أطروحة محددة، يتناول تطوراً جيوسياسياً أو مالياً كبيراً، متجاوزاً الوصف السطحي ومعتمداً على الجداول الزمنية والخرائط والرسوم البيانية

الأمة



آل-اومما

AL-UMMAH



■ اجتماع فريق عمل مجلة الأمة المصغر 2. في اسطنبول

ثانيًا: جنوب آسيا، الديمقراطية والانتخابات والاستقرار الإقليمي

تحمل الانتخابات في بنغلاديش والهند وباكستان آثارًا تتجاوز حدودها الوطنية، إذ تؤثر في توجهات السياسة الخارجية وحقوق الأقليات والأوضاع الاقتصادية وإدارة المياه الإقليمية. وتُشكل الأنهار المشتركة والضغط الديموغرافية والإجهاد المناخي عناصر متزايدة التأثير في الحسابات الجيوسياسية. وستعمل «الأمة» على تناول هذه التحولات بتحليل مقارن ومستنير.

ثالثًا: تركيا والاستقلالية الاستراتيجية

تقع تركيا عند تقاطع أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتؤدي دورًا محوريًا في إعادة تنظيم موازين القوى العالمية. ويعكس توازنها الدبلوماسي بين التزاماتها في الناتو وجهود الوساطة الإقليمية وتوسيع التجارة والسعي إلى الاستقلالية الاستراتيجية، تحولات هيكلية أوسع. ستبحث «الأمة» في كيفية تفاعل سياسات تركيا مع إعادة الاصطفافات العالمية وتأثيرها في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

رابعًا: أفريقيا والتنافس البحري

ستركز «الأمة» في تغطيتها لهذا البند على تطورات منطقة الساحل والممرات البحرية في البحر الأحمر وتزايد انخراط القوى الخارجية. كما ستقيم الخيارات السياسية المتاحة أمام الحكومات الإقليمية الساعية

والبينات المقارنة لتوضيح الدلالات الاستراتيجية، خصوصًا بالنسبة للمجتمعات المسلمة في خضم التحولات العالمية.

كما سيشمل كل عدد المواضيع التالية:

- إحاطة عالمية تلخص أبرز التطورات الدولية
- افتتاحيات موجهة حول السياسات تعبر عن رؤى مؤسسية مدروسة
- تحليلات مدعومة بالبيانات للاتجاهات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية

المواضيع الرئيسية

أولاً: الشرق الأوسط، إعادة الاصطفافات والديناميات الأمنية

ستحلل «الأمة» تطور العلاقات بين الدول وديناميات الأمن في الخليج والممرات البحرية وممرات التجارة وأمن الطاقة، والصراعات بالوكالة. كما ستدرس كيف يعيد تنافس القوى الكبرى تشكيل التحالفات والاستقرار المالي في المنطقة.

وسيحظى الملف الفلسطيني بتغطية مستمرة قائمة على المبادئ، لا تقتصر على التقارير الظرفية بل تدمج الواقع الإنساني بالتحليل القانوني والمبادرات الدبلوماسية والسياق التاريخي، لإبراز أبعاد القضية الاستراتيجية وتأثيراتها في القانون الدولي والوعي السياسي الإسلامي.



■ اجتماع فريق العمل الموسع عبر زووم. تركيا-السعودية-بنغلاديش

تجديد فكري وثقافي

وستعمل «الأمة» من خلال الأبواب المخصصة للفكر والثقافة على الربط بين التخصصات الأكاديمية المعاصرة والتراث الفكري الإسلامي. وستشجع المجلة، من خلال مراجعات الكتب والمقابلات والمقالات والتأملات التاريخية، خطاباً نقدياً عابراً للتقاليد الفلسفية، لا يقتصر على نقل المعلومات، بل يهدف إلى تنمية التفكير التحليلي والتأمل الأخلاقي.

صوت في خضم التحول العالمي

في بيئة إعلامية تحركها السرعة والإثارة والاستقطاب، يزداد التحليل الجاد ندرةً من يوم لآخر. وإن مجلة «الأمة» لتتقصد الوقوف في مواجهة هذا التيار. فمنطلقها واضح ألا هو أن المجتمعات المسلمة تحتاج إلى صوت فكري موثوق ومستقل واستشراقي، قادر على التفاعل مع الشؤون العالمية بصرامة ومسؤولية.

وسيتوقف سطوع «الأمة» بين أبرز المنشورات السياسية العالمية وثباتها على رسالتها، على مدى التزامها بالاستقلال الفكري والنزاهة المؤسسية؛ رغم أن توجهها جلي ولا لبس فيه.

تسعى «الأمة» إلى تقديم فهم لا مجرد معلومات، وإطار تحليلي لا مجرد تعليقات، وبصيرة استراتيجية لا مجرد ردود أفعال. «الأمة» هي، في نهاية المطاف، صوت للعالم يتغير، متجذر في المعرفة وملتمزم بالوضوح ومتطلع إلى المستقبل.

إلى الاستقرار والسيادة والتنمية المستدامة.

خامساً: السياسات الغربية وتأثيراتها العالمية لا شك أن للنقاشات السياسية في الغرب وأوروبا، حول أنظمة العقوبات وتوسيع التحالفات وإدارة الهجرة والتعامل مع القوى الصاعدة، تبعات عميقة على المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. ستحلل «الأمة» كيف تؤثر هذه القرارات في الأسواق المالية والاصطفافات الدبلوماسية والبيئات السياسية الداخلية.

سادساً: الأعمال والتنمية والبيئة

إلى جانب الجغرافيا السياسية، ستضم «الأمة» أقساماً مخصصة لـ:

- التمويل الإسلامي وممرات التجارة
- تحولات الطاقة والاتجاهات الاقتصادية الكلية
- آليات العقوبات والمفاوضات النووية
- تغير المناخ وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي

تُعيد الضغوط البيئية، من ارتفاع منسوب البحار إلى تفاقم التصحر، رسم خرائط الهجرة ومراكز الثقل الاقتصادي في غير منطقة. ومن خلال إدماج البعد البيئي في النقاشات الجيوسياسية والمالية، تعمل «الأمة» على الدفع نحو سياسات أكثر مسؤولية واستشراقاً للمستقبل.



المخاطر التي تهدد هوية البلدة القديمة في القدس

بداية توسع المدينة خارج الأسوار، وأمام هذه الأهمية الكبيرة وما تضمه من معالم ورموز وآثار، تستهدف سلطات الاحتلال هذه المنطقة بالعديد من المشاريع التهودية، وتسعى إلى السيطرة عليها بشكل كامل، وفي هذا المقال نسلط الضوء على أبرز المخاطر المحدقة بالبلدة القديمة.

هدم الأقصى هدفٌ مركزيٌّ للمنظمات المتطرفة

شهدت السنوات الماضية تصاعداً في نشاط «منظمات المعبد»، وهي الجهة القائمة على اقتحامات الأقصى وتعمل على حُصّ جمهور المستوطنين على المشاركة في هذه الاقتحامات، وتصعيد العدوان على المسجد وعلى مكوناته البشرية، وتحمل «منظمات المعبد» هدفاً بعيد المدى يتمثل بهدم الأقصى كاملاً وإقامة «المعبد الثالث» مكانه، إلى جانب أهدافٍ مرحليةٍ أخرى تتمثل بتهويد المسجد، وفرض الوجود اليهودي داخله من خلال تكثيف اقتحاماته

علي حسن إبراهيم
باحث متخصص في شؤون مدينة
القدس (مؤسسة القدس الدولية)



■ تشكل البلدة القديمة في القدس المحتلة، قلب القدس النابض، ومركزها بما تضمنه من معالم عربية وإسلامية ومسيحية، وهي واحد من أطواق الدفاع عن المقدسات بشكل عام، والمسجد الأقصى على وجه الخصوص، وتشكل البلدة القديمة من المنطقة الواقعة داخل سور القدس، وهو السور الذي جدد بناءه السلطان سليمان القانوني، وبقيت هذه المنطقة المحاطة بالسور تمثل المدينة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي شهد



وخاصة في الأعياد اليهودية.

العبث بالديموغرافيا وتعزيز الاستيطان

تشير معطيات قديمة نسبياً إلى أن عدد السكان في البلدة القديمة يقدر بنحو 37 ألف نسمة، من بينهم أكثر من 4 آلاف مستوطن، ويتركز المستوطنون في الحي اليهودي، إلى جانب الحي الأرمني، فيما يتوزع ما بقي منهم في بؤر استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية، ومع وجود ثقل نوعي للفلسطينيين يقدر بنحو 33 ألف فلسطيني، تسعى سلطات الاحتلال إلى تقليل هذا العدد من خلال جملة من الإجراءات، تتركز في هدم منازل الفلسطينيين، وحرمانهم من السكن عبر الاستيلاء والمصادرة، والدفع بهم للخروج من البلدة القديمة، وصولاً إلى التضييق على مصادر رزقهم، والتنغيص على حياتهم وغيرها.

وفي سياق العبث بالديموغرافيا في البلدة القديمة، تعمل أذرع الاحتلال على فرض سيطرتها على أملاك الفلسطينيين، بهدف إنشاء بؤر استيطانية داخل البلدة القديمة، من خلال ادعاء ملكية هذه العقارات ليهود قبل عام 1948، وبطبيعة الحال القاضي والجلاد هو نفسه، فتقوم أذرع الاحتلال القانونية بالنظر في هذه القضايا، وتسمح للجمعيات الاستيطانية بالسيطرة على هذه العقارات، وتتضارب المعطيات حول أعداد البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة، وبحسب بعض التقديرات تصل إلى أكثر من 80 بؤرة استيطانية، تضم عشرات العائلات الاستيطانية، وتسعى أذرع الاحتلال إلى رفع أعداد المستوطنين بشكلٍ تدريجي.

مشاريع البناء التهودي

تعمل سلطات الاحتلال على تغيير الهوية الحضارية والتاريخية للبلدة القديمة خاصة والقدس بشكلٍ



والحفريات أسفلها، تضرّ بشكل كبير بمعالم البلدة القديمة، خاصة أنها منطقة أثرها في عمومها، تعود مبانيها إلى الحقب الزمنية المتعاقبة، فتعمل أذرع الاحتلال على استهداف هذا التراث، وتخریب هذه الآثار، واستبدالها بمعالم دخيلة، لتوحي أن الوجود اليهودي في القدس وجود قديم، فتعمل أذرع الاحتلال على طمس هذه المعالم، وتدمير ما تستطيع تدميره، أو تحويل جهة استخدامه، من خلال السيطرة المباشرة للمستوطنين، أو عقد المهرجانات، أو البناء المباشر فوقه، وقد شهدت البلدة القديمة منذ احتلالها عام 67 جملةً من الانتهاكات، أبرزها:

- مصادرة العديد من المباني التاريخية في البلدة القديمة، سواء كانت سكنية أو دينية أو معالم أثرية، على غرار رباط الكرد.

- هدم أجزاء كبيرة من البلدة القديمة، أبرزها هدم حارتي المغاربة والشرف، بعيد احتلال القدس عام 67، وتدمير الآثار الإسلامية في الأماكن التي تشهد حفريات، داخل البلدة القديمة، وقد شهدت السنوات الماضية عشرات الأمثلة، لتدمير اكتشافات أثرية تعود إلى الحقب الإسلامية المختلفة.

- تزوير المعالم التاريخية، والادعاء أنها تعود إلى حقب زمنية غير موجودة، وخاصة ما يتعلق بـ«المعبد المزعوم».

عام، وخلال السنوات الماضية استطاعت زرع عشرات المعالم اليهودية في البلدة القديمة، في سياق إظهار هوية دخيلة مدعاة، فإلى جانب تنفيذ عشرات الحفريات أسفل المسجد الأقصى والبلدة القديمة، وبناء معالم يهودية ضخمة ضمن ما يسمى «مدينة داود» ومشروع «تأهيل الحوض المقدس»، في محاولة لإنشاء مدينة يهودية تحت الأرض، موازية للبلدة القديمة فوقها، وفي هذا الصدد يعمل الاحتلال على ربط الحفريات العديدة من خلال شبكة من الأنفاق، وقد حوّل العديد منها إلى متاحف وكنس.

أما فوق الأرض، تسعى أذرع الاحتلال إلى تعزيز البناء التهودي، من خلال بناء معالم يهودية كثيرة متعددة الاستخدامات، وفي مقدمتها الكنس اليهودية، بهدف إدارة عمليات اقتحام الأقصى، وتشويه المظهر العربي والإسلامي للمدينة، وقد تصاعد بناء هذه المعالم منذ افتتاح كنيس الخراب في عام 2010، وبحسب مصادر مقدسية بنت أذرع الاحتلال أكثر من 100 كنيس ومعلم يهودي ومتحف ومركز للزوار في البلدة القديمة ومحيطها، من أبرزها مشروع «بيت شتراوس» على بعد أمتار من سور الأقصى الغربي

استهداف المعالم العربية والإسلامية

ولا شك بأن حجم البناء التهودي فوق الأرض،



• الاستيلاء على أجزاء من المباني، أو أنساق معمارية عربية وإسلامية، والادعاء بأنها عمارة يهودية قديمة، في سياق التزوير المستمر لتاريخ المدينة وإقحام الرواية التلمودية بالقوة.

• سرقة الحجارة الأثرية للأبنية الإسلامية، واستخدامها في بناء الكنس اليهودية أو غيرها من المعالم التهودية.

تغيير أسماء الشوارع

واحدة من أبرز الأدوات لتغيير هوية المدينة، وتصل أعداد الأماكن والشوارع المقدسية التي غيّرت سلطات الاحتلال أسماءها، إلى نحو 22 ألف مكان وشوارع ومعلم، وتغير سلطات الاحتلال الأسماء الفلسطينية بثلاثة أساليب، الأول، عبر تغيير الأسماء العربية بأخرى تحمل طابعاً دينياً تعود إلى أسطورة «المعبد» أو لشخصيات صهيونية. أما الثاني، من خلال ترجمة الأسماء العربية إلى العبرية، وهذا ما يلغي استعمالها العربي مع مرور الزمن. والثالث، الإبقاء على الأحرف العربية نفسها، ولكن كتابتها بالحرف العبري، ونطقها بشكل يؤدي إلى معنى آخر يختلف عن اسمها العربي الأصيل.

حصار البلدة القديمة بالحدائق التوراتية

تطوق سلطات الاحتلال البلدة القديمة بسبع «حدائق

توراتية» تهودية تتصل ببعضها. وبدأت فكرة الحدائق منذ سبعينيات القرن الماضي، وتساعدت بشكل كبير في السنوات الماضية. والحدائق التوراتية مصطلح مضلل يهدف للاحتلال من خلاله إلى منع أي وجود فلسطيني في محيط البلدة القديمة والأقصى، والاستيلاء على مزيد من أراضي الفلسطينيين. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى احتلال فضاء القدس، وتشويهه بمشاريع المواصلات والأبنية العملاقة، في سياق تغيير صورة المدينة الحضارية وهويتها التاريخية، عبر مشاريع مختلفة، من بينها القطار المعلق «التلفريك»، والأبراج الاستيطانية الضخمة، والمراكز الترفيهية، إضافة إلى ما أوردناه سابقاً من مشاريع وكنس تراحم المسجد الأقصى المبارك ومركزه في هوية المدينة.

أخيراً، تمثل هذه المخططات نذراً يسيئاً مما تتعرض له البلدة القديمة، وهو أنموذج لما تتعرض له القدس المحتلة عامةً من مخططات مختلفة، فالإنسان في هذه المدينة يتعرض لمختلف أدوات التهريب والقتل والتضييق، في محاولة لإخراج الفلسطيني من مدينته، وتتصل هذه المخاطر السابقة، بمحاولات إفقار المجتمع الفلسطيني، وحصاره من خلال الاقتصاد والصحة والتعليم، وغياب أي مؤسسات أهلية تستطيع القيام برفد المجتمع بأدوات المواجهة، ليظل المجتمع الفلسطيني عرضة لمخططات العدو وعدوانه المستمر.



حول تكفير الشيخ عثمان الخميس واستباحة الشعوب المناهضة للنظام الإيراني

بقلم: هيئة التحرير

وهي حالة أوسع من التحالف الموضوعي مع مناطق أو قواعد الوجود الأمريكي، مع العلم أن غالبية الأهداف الإيرانية ركزت على البنى المدنية والتحتية لدول الخليج. وهذا الجندي يذبّ به الله هذه الخسائر عن بلدان وشعوب مسلمة.

أمّا القواعد الأمريكية فموقفنا معروف منها وقد سجّلنا ذلك قديمًا، وتعرّضنا لعواقب من أجله منذ عام 2003، في موقفنا من الغزو الاستعماري الأمريكي للعراق، الذي كانت إيران شريكًا وجوديًا فيه تدميرًا واحتلالًا.

لكن الوضع مختلط في الحروب، خاصة في توجهات إيران المعادية في الأصل لدول الخليج العربي، في سلسلة من السياسات الإعلامية والسياسية والعقائدية منذ إعلان المجلس الأعلى لتصدير الثورة الإيرانية الذي أعلن قبل إكمال عامين من قيام الثورة، التي اعتبرت دول الخليج العربي فيه مناطق غزو مشروع لروحها الطائفية. ولا مجال هنا لعرض تفاصيل هذا المشروع الذي كتبنا عنه مؤلفات.

دعوني أعطي مثالاً لهذه الرؤية:

قاعدة إنجريك التركية، ولو كانت تحت قيادة ضابط تركي، لكنها تُعدّ عند الولايات المتحدة منصة رئيسية لقواتها في المنطقة، ولبعض عملياتها. فهل تصدّي قوات الدفاع الجوي التركية للهجمات

■ عادةً أفضل عدم الدخول في أي مناقشات متوترة يعيشها الوطن العربي حين تحتدم العصبية المقيمة، لكن أحيانًا تكون الكلمة مسؤولية، والله المستعان، يسدّد الرأي والقول.

وقبل أن يخلط الحابل بالنابل في بعض القراءات التي تقفز على المقالة قبل أن تقرأ ربعها، أشير إلى البيان التوضيحي لموقفي من حرب العدوان على المنطقة بين الصهاينة والبيت الأبيض، وموقفي من تاريخ النظام الطائفي في إيران، الذي عرضته في مقالة مطوّلة على موقع المركز الكندي للاستشارات الفكرية في تورونتو.

وفي مسألتنا اليوم، رجعتُ إلى المقطع القصير الذي بُثّ للشيخ عثمان الخميس، وهو مقطع يدعو فيه للجنود الكويتيين والسعوديين وجميع أطقم الدفاع الجوي في الخليج العربي، الذين يتصدّون لهجوم الصواريخ والمسيّرات الإيرانية.

وهي قوات دفاع جوي ليست مرتبطة بالقواعد أو الوجود الأمريكي، وإن تقاطعت معه أحيانًا لوجود اتفاق مسبق للأمن الدفاعي. بمعنى أن هذه القوات تصدّت بالفعل للهجمات التي أطلقتها إيران على مواقع حيوية ومربعات مدنية، ولو لم يتم التصدي لها لوقعت خسائر فادحة في الأرواح وفي المصالح الوطنية لشعوب المنطقة.

الإيرانية، ذبًا عن مناطق الدولة التركية وعن كامل جغرافيتها، يُعدّ معصية؟ مع أن الهجوم الإيراني على الخليج العربي أوسع وأشد في الاستهداف المدني.

مثال آخر: في زمن حصار غزة وخنقها وما يرافق هذا من دعم ضمني لبعض دول الجوار لخنقها ولعمليات الإبادة فيها، فلو قامت إيران، بزعم دعم غزة، بقصف مصر، فهل مَن يذُبُّ عنها من الجنود المصريين في الدفاع الجوي للقوات المسلحة المصرية يُعدّ عميلًا؟

مثال آخر: لو حصل خلال قصف الناتو لليبيا - الذي أفتى بجوازه بعض العلماء - أن اتجهت مقاتلة نحو مناطق مدنية أو حيوية، وقام أحد أبناء القبائل الليبية في الدفاع الجوي بإسقاط الطائرة الفرنسية المهاجمة لشعبه رغم الثورة، فهل يكون عمله معصية أو ردة عن الدين؟

وأنا أضرب هذه الأمثلة لإيقاظ العقل في أزمة الخلافات السياسية في فتن الحروب، ولأجل أن يُستحضر الضمير الأخلاقي عند مهاجمة الشعوب والجنود الذين نفّذوا عمليات الردع لأوطانهم، لا للثكنات الأمريكية بالضرورة، التي لديها أصلا منصات ودعم، مع التأكيد بأن قصف إيران واسع، يشمل مساحة دول ومرافقها، ويكذب البعض حين يزعم أنها مخصصة للمواقع الأمريكية.

حسنًا... عندما يتحدث الشيخ عثمان الخميس عن هذه القوات المسلحة في الخليج العربي، التي تملك أسلحة أمريكية اشترتها دولها، فاستُخدمت لتأمين سماء هذه الدول ومنع سقوط تلك الصواريخ على الناس والمؤسسات والأبنية، فما هي معصيته التي أوجبت استباحته؟ وما هي شرعية موقف التشييع السياسي العائد بقوة، من استباحة دم سنّة سوريا والعراق واليمن وشعوب الخليج العربي وغيرهم، واعتبارهم دمًا مسفوكًا لا قيمة له إذا سقط بقصف إيراني؟

لست متفقًا مع الشيخ عثمان الخميس في المذهب، ولا في بعض الرؤى، علمًا بأن أصل حديثه

عن المقاومة في غزة، الذي نُقم عليه فيه، كان بيان وجوب نصره أهل غزة أمام الصهاينة، وإن كان يعتقد بخلل في العقيدة عند بعض المقاومين، ولم يُوفق في ذلك الوصف. لكن أصل رأيه ترك، وضُبت عليه حملة ظالمة،

وكما أنني دافعت عن المقاومة لعقود، فقد رأيت أن السكوت عن مظلمة الشيخ خطير، بل يفتح فتنة كبيرة بين أهلنا في فلسطين وشعوب الخليج العربي، يؤججها الصهاينة والتشيع السياسي الحقير، دون أن ألغي الخلاف معه، وفقه الله.

والشيخ عثمان الخميس من أبرز علماء السلفية الحنبلية في المنطقة، وله دور في تثبيت رسائل الإيمان ونفع الناس في الفقه الذي يحتاجونه، ونحن في منطقة يؤمن أغلب أهلها بالسلفية الحنبلية، وهو ليس من جماعة الجامية ولا المداخلية، ويغطي بابًا كبيرًا لحاجات الناس في أمور دينها. فلماذا يُسقط لموقف سياسي مشتبك؟ ولماذا يُحارب؟ أليس هناك اصطفايات عديدة وقع فيها علماء كبار فعُض الطرف عنهم؟ وهو هنا حرّر رأيه الشرعي في مسألة محددة.

إنني أندب الجميع إلى مراقبة الله عز وجل فيما يقولون ويحرّضون، وأن يُحيوا الضمير الأخلاقي بينهم وبين الله، وأن يتقوا الله فيمن يأخذ عنهم. ولست هنا أمانع الخلاف في الرؤية السياسية، ولا في رفض العدوان الصهيوني على المنطقة، الذي أراه أوسع من استهداف إيران.

ولذلك رابطنا، ومعنا ثلّة من الكتاب والمثقفين والشرعيين، في دعم رفض الانجرار إلى هذه الحرب الخبيثة. وهذه مهمة عظيمة وخطرة، لكن قضية الملاعنة والتشقي قد باتت غرضًا رغويًا في نفوس البعض، خدم فيه المشروع الإيراني؛ فيما ظن البعض أن السخرية وتسقيط أهل السنّة والولاء لإيران ينقذ الأمة من الصهينة العربية.

والحقيقة أن التشييع السياسي يزيد الأمة رهقًا ويُمكن عدوها منها.



المرأة البنغلاديشية

ركيزة النهوض الحضاري للأمة الإسلامية

فصلًا فريدًا في تاريخ الأمة الإسلامية المعاصر، حين جمعت بين الأصالة والقيم والعمل والكفاح والتربية والتعليم والمشاركة في الاقتصاد والسياسة، فكانت بحق صانعة النهضة ومربية الأجيال.

أولاً: من الجهل إلى الوعي.. رحلة التحول الحضاري

كانت بنغلاديش في منتصف القرن العشرين إحدى أفقر دول العالم وأكثرها أمية، حيث كانت نسبة تعليم النساء لا تتجاوز 15 %، وكانت المرأة محصورة بين جدران البيت، مثقلة بالأعباء، محرومة من التعليم والفرص.

لكن الرؤية الإسلامية التي تؤمن بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، بدأت تُعيد تشكيل الوعي العام ببطء وثبات.

أطلقت الحكومة والمجتمع المدني برامج محو الأمية للفتيات وأنشئت مدارس ومراكز تعليمية ريفية، كما لعبت الجمعيات الإسلامية والخيرية دورًا أساسيًا في نشر التعليم الشرعي والمدني معًا.

د. محمد عماد صابر
متخصص في الدراسات الإسلامية وبرلماني
سابق (مصر)



مقدمة:

■ حين نتأمل مسيرة الأمم الإسلامية في القرن الأخير، نجد أن النهوض الحقيقي لم يتحقق في أي مجتمع إلا حين أدرك أن المرأة ليست رقمًا هامشيًا في معادلة التنمية، بل ركيزة أساسية في مشروع النهوض الحضاري.

وفي قلب جنوب آسيا، حيث تتشابك الأنهار كشبكة من الحياة، وتتعانق الفقرات الصعبة من التاريخ مع إرادة البقاء، تقف بنغلاديش مثالاً حيًا على قدرة المرأة المسلمة على تحويل الضعف إلى قوة والحرمان إلى إنتاج والعزلة إلى مشاركة.

لقد استطاعت المرأة البنغلاديشية أن تكتب



الريف إلى المدن لتعمل في قطاع الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، وهو القطاع الذي يشكل أكثر من 80 % من صادرات البلاد.

لكنّ هذا التحول لم يكن مجرد انتقال من البيت إلى المصنع، بل كان نقلة في الوعي والكرامة؛ فالمرأة المسلمة البنغلاديشية دخلت سوق العمل محافظة على حجابها، متمسكة بدينها، مؤمنة بأن العمل عبادة، وأن الإنتاج من القيم الإسلامية الكبرى.

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن دخول النساء في سوق العمل أسهم في خفض معدلات الفقر بنسبة 25 % خلال عشرين عامًا، ورفع متوسط دخل الأسرة، كما حفز التعليم والصحة والاستقرار الاجتماعي.

وبذلك أصبحت المرأة البنغلاديشية نموذجًا فريدًا للمرأة المسلمة المنتجة، التي تجمع بين الكسب الحلال والمساهمة في تنمية وطنها، دون أن تفقد قيمها أو أنوثتها أو دورها التربوي في الأسرة.

ونتيجة لذلك، تجاوزت نسبة تعليم النساء 73 % اليوم، وارتفعت معدلات التحاق الفتيات بالجامعات لتصبح قريبة من نسبة الذكور.

لقد تحوّل التعليم إلى ثورة صامتة في بنغلاديش، ليس فقط لكونه حقًا إنسانيًا، بل لأنه صار مفتاح الوعي والإيمان والنهضة.

المرأة البنغلاديشية لم تعد متلقية للعلم فحسب، بل أصبحت معلّمة ومربية وداعية، تزرع في أبنائها حب الدين والعمل والعلم، وتحوّل البيت المسلم إلى مدرسة حضارية صغيرة.

ثانيًا: من الريف إلى المصنع.. المرأة قاطرة الاقتصاد البنغلاديشي

في العقود الأربعة الأخيرة، صعدت بنغلاديش اقتصاديًا لتصبح واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في آسيا، ويعود الفضل في جزء كبير من هذا الإنجاز إلى المرأة العاملة البنغلاديشية.

فقد خرجت أكثر من أربعة ملايين امرأة من



لقد تجاوزت المرأة البنغلاديشية الصورة النمطية التي أرادها الغرب لها -إما كرمز للتمرد أو كضحية للتقاليد- لتقدّم نموذج المرأة المسلمة الواعية التي تبني مجتمعها بعزيمة وحياء، وب عقل وإيمان.

رابعًا: بين التحديات والفرص

رغم ما تحقق، ما تزال المرأة البنغلاديشية تواجه تحديات حقيقية: من التفاوت في الأجور والوظائف. وضعف الملكية الاقتصادية للنساء في الريف. وبقاء بعض الأعراف الاجتماعية التي تحدّ من حركتها. وضغوط العولمة الثقافية ومحاولات تغريب المرأة المسلمة.

لكنّ ما يميز التجربة البنغلاديشية أن الوعي الديني العميق جعل المرأة قادرة على مقاومة الانحرافات الفكرية والتغريب الثقافي، إذ ترى في الإسلام حريتها وكرامتها، لا قيودًا عليها.

ولذلك أصبحت المساجد والمدارس والجامعات الإسلامية مراكز لتحسين الوعي النسائي، ودمج القيم الدينية في التنمية الاجتماعية.

ثالثًا: المشاركة المجتمعية والسياسية.. من التبعية إلى القيادة

لم تقف المرأة البنغلاديشية عند حدود التعليم والعمل، بل اقتحمت مجالات المشاركة العامة والسياسية.

فقد تبوّأت مناصب قيادية في التعليم والإدارة والمجتمع المدني، ووصلت إلى رئاسة الحكومة والبرلمان، لتصبح رمزا لقدرة المرأة المسلمة على القيادة والإصلاح.

وفي القرى، تقود النساء مبادرات محلية للتنمية، مثل جمعيات الادخار والتمويل الصغير التي تديرها نساء بسيطات لكنهنّ يمتلكن وعيًا اقتصاديًا وإيمانًا عميقًا.

وتشارك النساء في المجالس المحلية والمنظمات الأهلية، مما جعل حضورهن فاعلاً في مواجهة الفقر، وتنمية الصحة والتعليم، ومكافحة الظواهر السلبية كالزواج المبكر والعنف الأسري.

خامسًا: بنغلاديش والرسالة الحضارية الإسلامية

تمثل بنغلاديش اليوم نموذجًا لما يمكن أن تحقّقه الأمة الإسلامية حين تستثمر في المرأة تربيةً وتعليمًا وتمكينًا.

فالمرأة البنغلاديشية لم تُربَّ على الصراع مع الرجل، بل على الشراكة التكاملية معه في بناء الأسرة والمجتمع، وفق منهج القرآن الكريم:

(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) [التوبة: 71].

ومن هنا، كان عطاؤها في النهضة البنغلاديشية تطبيقًا عمليًا للمنهج الإسلامي في التنمية: فهي تربي جيلًا مسلمًا واعيًا بهويته، وتشارك في اقتصادٍ منتج نزيه، وتدعم المبادرات الاجتماعية والبيئية والإنسانية، وتساهم في نشر العلم والثقافة، وفي بناء صورة إيجابية عن الإسلام في العالم.

لقد أدركت بنغلاديش أن النهضة ليست في استيراد النماذج الغربية، بل في استنهاض القيم الإسلامية الأصيلة التي جعلت أول كلمة نزلت في كتاب الله «اقرأ»، وجعلت العلم والعمل عبادة.

سادسًا: دروس للأمة الإسلامية من التجربة البنغلاديشية

1. أن التعليم هو حجر الأساس في نهضة المرأة المسلمة، وأن محاربة الأمية أهم من أي إصلاح اقتصادي.

2. أن التمكين الاقتصادي لا يتعارض مع الدين، بل هو وسيلة لتحقيق الكرامة الإنسانية والاكتفاء الذاتي.

3. أن المرأة المسلمة ليست نصف المجتمع فحسب، بل هي التي تُنشئ النصف الآخر، فصلاحيها صلاح الأمة.

4. أن القيم الإسلامية يمكن أن تصنع نموذجًا تنمويًا عصريًا دون التغريب أو الذوبان الثقافي.

5. أن الشراكة بين الرجل والمرأة في ظل الإيمان والعمل الصالح هي الطريق إلى الاستخلاف في الأرض.

سابعًا: المرأة البنغلاديشية بين الأصالة والمعاصرة

لقد استطاعت المرأة البنغلاديشية أن توازن بين الأصالة والمعاصرة، بين التدين والانفتاح، بين البيت والمجتمع. فهي اليوم جزء من المشهد الحضاري العالمي، لكنها ما زالت تحمل في قلبها قيم القرآن والسنة. تعمل وتتعلم وتشارك، لكنها في الوقت نفسه تحفظ أسرتها وتربي أبنائها على الإيمان والخلق. وهذا التوازن هو سرّ قوتها وهو ما يجعل التجربة البنغلاديشية نموذجًا يُحتذى في العالم الإسلامي كله.

خاتمة

ما حققته بنغلاديش ليس وليد المصادفة، بل ثمرة إيمان عميق بدور المرأة المسلمة في مشروع النهضة الحضارية. فحين آمنت الأمة بأن المرأة ليست تابعة، بل شريكة في البناء، تغيّر وجه المجتمع بأكمله.

المرأة البنغلاديشية لم تطلب المساواة بمعناها الغربي، بل سعت إلى العدالة والكرامة والمسؤولية بمعناها الإسلامي، فارتقت بنفسها وأسررتها ووطنها. ولذلك، فإن تجربتها تذكّرنا بقول الله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ) [النور: 55].

فالاستخلاف لا يتحقق إلا حين تتحد الطاقات، وتتوازن الأدوار، ويُستثمر في الإنسان -رجلاً كان أو امرأة- بالعلم والإيمان والعمل الصالح.

فلتكن المرأة البنغلاديشية قدوة لكل نساء الأمة، وليتحول عطاؤها اليومي إلى رسالة نهضوية إسلامية تُذكّرنا بأن طريق الحضارة يبدأ من الأم المربية، ويمتد إلى المرأة العاملة، وينتهي عند الأمة الواعية المستقلة.



المرأة المسلمة

من الهجرة الأولى إلى اللجوء المعاصر

التمزق والتشتت والنزاعات، تحولت هجرتها السامية إلى لجوءٍ مذلٍّ ونزوح جائر، مع وجود نماذج نسائية حاولن أن يثبتن ويعدن بناء حياتهن التي هي نواة حياة المجتمعات

منذ فجر البعثة المحمدية، حملت المرأة المسلمة مبادئ راسخة في نفسها ومضت مهاجرةً في سبيل الله تاركةً وراءها مراحب نشأتها في مكة التي ضاقت بدينها الجديد ذرعاً، فانتفضت على أتباع محمد صلى الله عليه وسلم تنكل بهم قتلاً وتعذيباً. وكانت المرأة حينها تعي تماماً أنها لا بد أن تأزر الرجال في رفع لواء الحق وإعلاء كلمة الله



بقلم: أسماء مفيد كامل
كاتبة ومترجمة في صحيفة ديلي صباح
وتلفزيون A Haber



■ هاجرت المرأة المسلمة منذ فجر الدعوة حاملة لواء دينها ومبادئها، لتساهم في نشر تعاليم الإسلام الحنيف جنباً إلى جنب مع الرجل، مدركةً جوهر التكليف الرباني لكافة المؤمنين أياً كان جنسهم. ومع تراجع قوة الأمة ونفوذها وانحدارها التدريجي نحو

ورسوله، ومن سواها وهي الأم والزوجة والابنة، تقدر على غرس بذور العقيدة في المهج والأفئدة والعقول بمكابدة لا تهن ولا تلين.

وهاهي وقد حملتها القفار والبحار تطوي المسافات في هجرة الحبشة الأولى والثانية ومن بعدها هجرتها إلى المدينة المنورة كي تساهم في إقامة دولة الإسلام المنية، مستجيبةً لدعوة الله عز وجل، بتكليف عباده المؤمنين رجالهم ونسائهم على حد سواء، لنشر تعاليم الإسلام بين الناس.

وما من شك أن النساء اللواتي خرجن مهاجرات في ذلك العصر، قد تحملن من المشاق والأذى في سبيل عقيدتهن الكثير والكثير، بل إن منهن من ماتت في بلاد الغربة أو في الطريق إليها.

لكن المرأة المسلمة في عصر الهجرة المبكر، كانت مدركة لأهمية الدور المنوط بها فكانت نعم السند ونعم الداعم في إعداد العدة للرحلة المجهولة، ومؤازرة الرجال ودفعهم للمضي دون خذلان أو تردد، مقتدية بالسيدة هاجر التي ارتحلت إلى أرض ليست بذات ماء أو كلاً، متسلحة بالصبر والتحمل والایمان.

ولم يغفل الذكر الحكيم عن تبيان حال المهاجرين والمهاجرات ساعة غادروا أرضهم وديارهم فقال: (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) [الأنفال 26].

وبالفعل أثمرت خطوات أولئك المشاءات عبر الصحارى والمحيطات، نهارات مضيئة وليال طوال بمشيئة الله ومنته، فأضاء نور الإسلام جنبات العالم ووصل ريحه الطيب قاع الوديان وذرا الجبال الشامخات، وجاء نصر الله والفتح وصار الناس يدخلون في دين الله أفواجاً بفضل رقية وأم سلمة وسهلة وليلى وأسماء علمناها وأخرى جهلناها قد

أحساها المولى وعدّها عدا.

وتمضي السنون محملة بكثير من الخيبات والانحدار والضعف بعد أفول شمس العصور الراشدة والأموية والعباسية والأندلسية والعثمانية، وغرق الأمة الإسلامية ببحور النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والضعف والشتات، فيما تتسارع فيها التغيرات والتوترات، لتجد الكثيرات من النساء المسلمات أنفسهن مضطرات لترك أوطانهن بحثاً عن الأمان والعيش الكريم، ما خلق بونا واسعاً بين دوافع وحيثيات الهجرة الأولى والهجرة المعاصرة التي يكابدنها، والتي ترتدي عباءة اللجوء والنزوح المتخمة بانتهاك الحقوق الإنسانية أو الاستغلال أو التمييز.

وتبدأ المرأة المسلمة بمعاينة ضرباً متنوعاً من التفرقة والدونية وانعدام شبكات الدعم الاجتماعي وصعوبة الاندماج مع المجتمعات الجديدة بسبب حواجز اللغة أحياناً والثقافة أحياناً أخرى.

فيما تنوء النساء اللاتي هاجرن أو نزحن بفعل الحرب تحديداً، تحت وطأة هموم ومشاق هائلة، ما يجعل مهماتهن في رعاية الأطفال وتأمين الاحتياجات الأساسية غاية في الصعوبة، ناهيك عن الخوف وإعادة الانتقال من بقعة إلى بقعة، محاطات بالموت والقصف وانعدام الأمان من كل حذب وصوب، ولنا في نساء اليمن والسودان وكشمير وميانمار وغزة وغيرهن، شواهد وافرة.

وتعتبر هجرة الفرار السريع الذي يضطر المرأة للنجاة بنفسها وأطفالها تحت وابل من الرصاص أو القصف الوحشي الذي لا يراعي حرمة أرواح المدنيين، هي الأسوأ على الإطلاق إذ لا يتسع الوقت لاصطحاب أية وثائق أو احتياجات ضرورية، فتجدها تنفر دون تفكير أو تخطيط، لتلتحف العراء أو تفتersh خيمة ممزقة لا تقيها حراً ولا برداً، ولا تمنع استغلالها بشكل بشع ومهين،



التحديات وتتسع وتعمق أمام المسلمات المهاجرات، فنجدهن إما صامدات يكابدن الجوع والذل والعراء بكل صبر وعزيمة عندما يُسقط في أيديهن، فيقعن ضحية الاحتجاز أو الإغلاق أو الحصار كمسلمات غزة والروهييغا، وإما ساعيات إلى الانغراس في مجتمعاتهن الجديدة يحاولن مدّ جسور واهية تربطهن بأي نوع من الاندماج أو الإنتاج أو التواصل، كما فعلت بعض السوريات في تركيا ولبنان ودول أوروبا، حيث تعلمت الكثير منهن إعالة أنفسهن بمشاريع صغيرة، كالطبخ المنزلي والأشغال اليدوية والعمالة، فيما انخرطت الشابات المهاجرات في الجامعات ومنظمات المجتمع المدني بعد إتقانهن لغات البلدان المضيفة.

كذلك نجحت الكثيرات من النساء العراقيات بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، بالوصول إلى بريطانيا، وبدأن العمل وتأسيس المشاريع الصغيرة في العاصمة لندن بالرغم من اشتداد وطأة الغربة عليهن بسبب تألفهن مع مجتمعاتهن الأصلية، وحنينهن الدائم للوطن، إضافةً لصراعهن بين التشبث بأعرافهن وتقاليدهن، وضرورة

علاوةً على الجوع والاحتياجات الطبية أو الانسانية الأخرى.

وهذا ما حدث في غزة العزة، حيث استمرت رحى الإبادة الجماعية لأكثر من عامين عانت خلالها المرأة المسلمة الويلات، ونزحت مرارا وتكرارا من شمال القطاع إلى جنوبه ومن جنوبه إلى كل الاتجاهات، بحثاً عن مأوى ولقمة طعام، بعد أن أحال الاحتلال الإسرائيلي القطاع إلى أكوام من الدمار و الدماء. ومع وجع النزوح ذاقَت المرأة الغزّاوية فقدان المعيل...

وبغض النظر عن الآثار المادية المدمرة للهجرة أو النزوح القسري، فإن الآثار النفسية الموجهة لا يمكن تجاوزها ولو بعد سنوات، إذ تبقى مهيمنة على المرأة بصفتها كائنًا عاطفياً يحتاج إلى الانتماء والشعور بالأمان، حيث يلزمها شعور الغربة والحنين كظل لروحها المنهكة، وتُستثار ذكرياتها في كل حين بسهولة وغزارة، بقطرة مطر أو ورقة خريف أو قوس قزح في الأفق.

وفي عالمهن الجديد الذي يختلف عن تقليدية الحياة وسيرها الهادئ الآمن، تتعاضم



اندماجهن بالبيئة الغربية ومحاولة الانطلاق منها لتأسيس حياة جديدة.

وفي أكبر مخيم للاجئين في العالم حيث يقبع أكثر من نصف مليون من مسلمي الروهينغا منزوعي الجنسية في بنغلاديش، تعيش النساء المسلمات اللاجئات حياة صعبة وسط إمكاناتٍ ضعيفة لا توفر أبسط شروط العيش المتواضع، هرباً من القمع والظلم والاضطهاد في ميانمار. ومع ذلك يحاول العديد منهن أن يجدن ولو شعاع أمل وسط الظلام، فنجد بينهن من تعمل كمعلمة ومن تصنع أكشاكاً من الخيزران أو البلاستيك، وثالثة تحيك الصوف وأخرى تمرّض.

وبالعودة إلى مفهوم الهجرة الأساسي بعيداً عن حيثياته ودوافعه وأسبابه وعصوره، نجد أن المرأة المسلمة كلما تسلحت بالمعرفة والوعي والإدراك السليم فضلاً عن عقيدتها الراسخة في معرفة سبب وجودها وهويتها الحقيقية التي فطرها الله عليها، كلما كانت قادرة على مواجهة شظف العيش ومرارته، سواء في وطنها أو في بلاد الاغتراب واللجوء،

ولعل من المفيد أن تتدخل حكومات الدول المسلمة ومنظماتها المدنية وخصوصاً الغنية منها، بتوظيف مواردها، لزيادة تمكين المرأة المسلمة بصفقتها تمثل نصف المجتمع وهي المسؤولة عن تنشئة وتربية الأجيال، من خلال التعليم والتدريب المهني المناسب، لتكون قادرة على تحقيق العيش الكريم لنفسها ولعائلتها في وطنها، أو الوقوف بوجه المحن إذا ما هبت عواصف الحياة العاتية، واضطرت لمواجهة نكبات الهجرة أو النزوح.

ومن المفيد كذلك ألا تُترك مجتمعات اللاجئات المسلمات معزولة، تتفاقم فيها الأزمات والمشكلات، أو مغيّبة عن الإعلام ومواقع التواصل التي يجب أن تحفل بشرح أوضاعهم والتعريف باحتياجاتهم، دون أن تمد الدول المسلمة يد العون والتعليم والصحة والتمكين والدعم لتلك المجتمعات، وكلا تقع فريسة جمعيّات تبشيرية أو منظمات ذات أهداف خبيثة، انطلاقاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»....

فلسطين وواجبنا

بقلم: م. عدنان الحاج شاكر

مدير أكاديمية الرواد للمعارف المقدسية اسطنبول،
مؤسس رابطة مهندسون لأجل القدس في سوريا



من العالم كله عامة والإسلامي خاصة، ومع ذلك لم نستطع أن نحتمي إخواننا منهم، وهذا ما نهانا عنه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه -أي إلى عدوه- من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة". رواه مسلم.

اعتقل المئات بل الألوف من الفلسطينيين في قطاع غزه والضفة الغربية، فيما يتعرض الأسرى الفلسطينيون لشتى أنواع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية في السجون والمعتقلات، لا يذكر المجتمع الدولي ولا منظمات حقوق الإنسان ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، لكن يهتم العالم كله لبضع عشرات من الأسرى بيد المقاومة وغالبيتهم من الجنود المقاتلين، وينسى العالم حق الفلسطينيين بالمقاومة وأن اشد أنواع الإرهاب هو الاحتلال.

لا ننسى أن الضفة الغربية أيضاً تتعرض للتدمير والتخريب ويتعرض أهلنا فيها للاعتقال والتعذيب، وقدسنا المقدسة تتعرض لخطر التهويد ويسعى بنو صهيون لتدمير المسجد الأقصى المبارك قبلتنا الأولى وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال.

لقد سارت قيادة منظمة التحرير مع مسار السلام مع العدو الصهيوني منذ بداية التسعينيات على أساس حل الدولتين، ولم يحصل الفلسطينيون على شيء سوى زيادة الاستيطان وسرقة الأراضي بوتيرة كبيرة وزاد اعتداء الجيش الصهيوني ومستوطنيه على أهلنا بالقدس والضفة الغربية. وقد مر أكثر من ثلاثين عاماً على اتفاقية «أوسلو» ولم يحصل الفلسطينيون على شيء.

قضية فلسطين هي قضية كل المسلمين، وفلسطين

■ قال تعالى: {مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا} [الأحزاب: 26].

تمر قضية فلسطين بأخطر اللحظات في تاريخها كله، فالاستكبار اليهودي والغربي وعلى رأسه أمريكا قد بلغ أوجه، فالقتل والتشريد وهدم المنازل والمشافي والحصار الاقتصادي الرهيب، ففي كل يوم نشاهد ونتابع قصف المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ العزل مما أدى إلى استشهاد أكثر من 68 ألف شهيد وقد بيّث الخطر الصهيوني أمره وحدد هدفه وأحكم خطته لتصفية القضية الفلسطينية.

تجد في غزة دماراً لا سابق له، فقد دمر أكثر من ثلثي مساكن أهل غزة بشكل كلي إضافة إلى تدمير كلي للبنى التحتية من شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والشوارع والمرافق العامة، دمرت المدارس والمستشفيات والجامعات والمراكز الطبية ومباني الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، لقد تعرض قطاع غزة بمساحته التي لا تتجاوز 360 كم مربع لأكثر من مئتي ألف طن من المتفجرات والقنابل والصواريخ، إنها حرب إبادة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إبادة وتصفية لقضية فلسطين والعالم يتفرج ويشاهد.

شرذمة من اليهود تدنس الأقصى وتقتل المسلمين وتذيقهم ألواناً من الذل والهوان على مرأى ومسمع



أو لمدّ يد العون إليه، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع كان منها (نصر المظلوم)، ففي الحديث الشريف: أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع؛ فذكر عيادة المريض واتباع الجنائز ورد السلام ونصرة المظلوم وإجابة الداعي وإبرار القسم

ودعم أهلنا في فلسطين لا يقتصر على الدعم المادي والمالي والدعاء لهم، بل من واجبنا أيضاً الدفاع عنهم ونشر قضيتهم العادلة في كل المحافل والأماكن، كل حسب ما يستطيع وفي البيئة التي يعيش بها، ومن أوجب الواجبات مقاطعة المنتجات للشركات الداعمة للعدو الصهيوني، ومقاومة تطبيع العلاقات مع هذا العدو الغاصب لحقوقنا.

في الختام ندعو الله أن نصلي في المسجد الأقصى المبارك فاتحين محررين في القريب العاجل وما ذلك على الله بعزيز.

دولة عربية إسلامية، والاعتداء عليها يعني الاعتداء على كل المسلمين، وإن ما تواجهه أرض فلسطين عامة وغزة بالخصوص في الفترة الأخيرة جريمة إنسانية متكاملة الأركان والشروط، حيث تتعرض قضية فلسطين إلى مؤامرة عالمية يشجعها ضعف الموقف الرسمي العربي والإسلامي، وما يحدث هذه الأيام في فلسطين يعدّ تحدياً سافراً للمسلمين، وخرقاً للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

فالواجب أن يسارع المسلمون لدعم الفلسطينيين مادياً ومعنوياً، وكسر الحصار عنهم، وبكل ما تيسر من السبل؛ السياسية والإعلامية والمادية والإغاثية، واللّهج بالدعاء لهم بالنصر والثبات. فهذا فرض عظيم، والتخاذل عنه إثم جسيم، وتركهم يجوعون من أعظم المحرمات، وأشدّ الموبقات. قال الله تعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)، والواجب على المؤمن من ذلك ما يطيقه ويستطيعه، قال الله تعالى: (فاتقوا الله ما استطعتم)، وقال جل وعلا: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها).

وهذا يختلف باختلاف أحوال الناس، وقدراتهم وإمكاناتهم، إلا أن الذي يجب أن يجتمع عليه الجميع هو الشعور بالمصائب والتألم لبلاء إخوانه المؤمنين، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما عن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى. وهذا أقل الحقوق التي تجب للمؤمنين بعضهم على بعض في المصائب والنكبات».

إن نصرة فلسطين والفلسطينيين المظلومين والمستضعفين واجب أخلاقي وإنساني وشرعي، توجهه علينا الظروف القاسية التي يمر بها إخواننا، من قصف متواصل وتقتيل وتشريد وهدم بيوتهم وسلب أرضهم ومحاولة تهجيرهم، ولا يمكن وصف ذلك إلا بالإبادة الجماعية والعالم "المتحضر" كله يتفرج، مع الأسف، بل يسارع إلى مدّ يد العون للمعتدي الغاصب.

ونعني بالنصرة تلك الغيرة الإيمانية التي تدفع المسلم لرفع الظلم عن أخيه المسلم المستضعف،

واقع اللغة العربية

في الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي

وأنصارها، وهي ممتدة الجذور في الماضي، مشددة الاواصر مع الحاضر، طويلة الأفتان في المستقبل، ممتدة في الماضي لأنها دخلت هذا الوطن مع الإسلام على ألسنة الفاتحين... ومنذ ذلك الحين بدأت تتغلغل في النفوس وتنساع في الألسنة وتنساب بين الشفاه والأفواه، يزيدها طيبا وعذوبة أن القرآن بها يتلى، وأن الصلوات بها تبدأ وتختتم... فأصبحت لغة دين ودنيا معا، وجاء دور القلم والتدوين فدونت بها علوم الإسلام وآدابه وفلسفته وروحانيته، وعرف البربر على طريقها ما لم يكونوا يعرفون، وسعت إليها حكمة اليونان، تستجديها البيان وتستعديا على مر الزمان، فأجدت وأعدت، وطار إلى البربر منها قبس، لم تكن لتطيره لغة الرومان، وزاحمت البربرية على ألسنة البربر فغلبيت وسلطت سحرها على النفوس البربرية فأحالتها عربية، كل ذلك باختيار لا أثر فيه للجبر، واقتناع لا يد فيه للقهر، وديمقراطية لا شبح فيها للاستعمار».

رافقت المشاريع الاستعمارية للقضاء على اللغة العربية حملات شعواء للقضاء على الإسلام أيضا ومحاولة اقتلاعه من نفوس الجزائريين، وذلك لارتباطهما الوثيق في المقومات الهوياتية الجزائرية. ولهذا، سمحت السلطة الاستعمارية باستعمال اللغة العربية الدارجة أو العاميات المختلفة (التي كانت تضم بين مفرداتها مزيجا من العربية ولغات أخرى كاللغة التركية والإيطالية والإسبانية والإنجليزية والفرنسية وغيرها)، وعملت أيضا على ترقية الأمازيغية لتنافس الفصحى في النفوس، رغم أن علماءهم ومفكريهم قد درسوا العربية الفصحى وحققوا المخطوطات العربية المختلفة (أمثال هوداس ورينيه باصي وشاربونو وديسلان وكور وغيرهم)، بالإضافة إلى الدراسات الاستشراقية الكثيرة عن اللهجات والعلاقات السوسiolسانية في الجزائر.

وعليه حاول المستعمر الفرنسي تحويل الصراع بين العربية الفصحى والعاميات والأمازيغية بدل أن يكون بين العربية والفرنسية، وكان من أبرز ما قام به في هذا الصدد:

بقلم: أ.د. نفيسة دويده

أستاذة التاريخ والحضارة
بالمدرسة العليا للأساتذة الجزائر



■ يمكننا فهم علاقتنا المضطربة باللغة العربية من فهم جزء مهم من تاريخنا الوطني، ليس لأن اللغة العربية مثلها مثل أية لغة تمثل أداة للتواصل البشري ومقوم من مقومات الهوية؛ بل لأنها مثلت في الجزائر عنصرا شرسا في معركة المقاومة والرفض والصمود ضد المستعمر، وتحولت للأسف بعد ذلك إلى ملف سياسي متحرك ومحل استقطاب على مستوى أجهزة السلطة والعامية.

إن مراجعة مكانة اللغة العربية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية يتطلب منا التركيز خصوصا على كل الأساليب الفرنسية التي هدفت إلى تحديد وتقزيم دور ومجالات استعمال اللغة العربية بصفتها المفتاح الأساس للهيمنة، وقمنا بذلك عن طريق ترسانة القوانين التعسفية التي أصدرتها السلطة الاستعمارية تباعا، وكذا بإبراز جهود الجزائريين في محاولة الحفاظ على لغتهم العربية، ومقاومتهم لمشاريع التغريب والفرنسة بواسطتها.

نحاول تقديم لمحة عن تلك المساعي، ومن المفيد القول إن معركة اللغة العربية لم تكن سجالا لغويا فقط بين لغة وافدة وغازية (هي الفرنسية) وأخرى محلية مغلوقة (هي العربية)، بل كانت تنافسا ونزالا فكريا وثقافيا وحضاريا ودينيا.

نشير أيضا إلى أن العربية لم تكن في الجزائر قبل الاستعمار لغة مكروهة أو منبوذة أو جامدة، لكنها كانت لغة الغالبية ولغة العلم والدين والدنيا، وقد عبر عن مكانتها تلك الشيخ البشير الإبراهيمي في مقال شهير له نقتبس منه الفقرة التالية: «إن العربية في الجزائر ليست غريبة ولا دخيلة، بل هي في دارها وبين حماها

- حظر استعمال العربية الفصحى رسميًا وإداريًا، وفي كل الأماكن العامة.

- عدم السماح للجزائريين بتأسيس المدارس والمعاهد لتعليم العربية إلا بشروط صارمة وشاقة، نذكر منها مثلا الاقتصر على حفظ القرآن فقط، من دون أي شرح أو تفسير لآياته، وأن لا يدرّس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، ولا تاريخ وجغرافية الوطن العربي أيضا، وحظر التحاق التلاميذ في أوقات المدرسة الفرنسية حتى لو كانت تلك المدارس بعيدة بعدة كيلومترات، كما أنها فرضت تدريس الفرنسية فرضاً، وربطتها بالجمعيات المختلفة في مستعمراتها وهذا من أجل ضمان التواصل اللغوي باللسان الفرنسي (مثل الجمعية الوطنية لنشر اللغة الفرنسية التي تأسست في سنة 1883م).

- تشجيع استخدام اللهجات العامية والأمازيغية كتابة ونطقاً لا سيما في الجمعيات والمنظمات التنصيرية (كجمعية الآباء البيض والأخوات البيض وإخوان الصحراء المسلمين وغيرهم)، وهي جمعيات كانت تدعو في الواقع لاعتناق المسيحية، والحصول على المساعدة المادية بعد التخلي عن الإسلام والعربية.

- التأكيد على التخلص من أية روابط أو صلة بدول المشرق العربي، ومنع دخول المنشورات العربية، قال أحد الساسة الفرنسيين: «من الجناية على النفس ومن الخطأ السياسي السماح بانضمام منطقة المغرب إلى منطقة المشرق العربي، أو استخدامها مطية لمطامع الشعوب المشرقية العربية... فالمغرب لم يكن أبداً مشرقياً، ولم يكن عبر تاريخه إلا بعيداً عن تأثيرات المشرق، لأن علاقاته كانت مع القارة الأوروبية التي زادهما التاريخ تلاحماً، كما أنّ المغرب هو منطقة الوصل بين أوروبا وإفريقيا، والمستقبل بالنسبة إليه يكمن في إنشاء الولايات المتحدة الأوروأفريقية». انتهى.

كما رفع الفرنسيون المستعمرون شعار تنوير عقول الجزائريين (وكان من الواضح أنّ الهدف هو تعميق أبعاد الفكر الاستعماري في الأذهان)، فقد جاء في أحد التقارير العسكرية الفرنسية ما يلي: «... إن الحقيقة الأخلاقية تستهدف العقول لتنويرها، أما الحقيقة السياسية فهي الوسيلة الفعالة للحكومة وينبغي أن تسيطر الحقيقة الثانية على الأولى»، أي بمنطق الغاية تبرر الوسيلة.

إنّ من أخطر الإجراءات الاستعمارية الفرنسية التي طبقت ضدّ الجزائريين، والتي استهدفت زعزعة صمود اللسان العربي هي محاولة الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث إنشاء ما سمي بالمملكة العربية في الجزائر، وذلك بعد زيارته للجزائر سنة 1860م، فأصدر مشروعه ذاك (في سبتمبر/أيلول 1863م) وهدف عموماً من خلاله إلى رفض إبادة الجزائريين على غرار الهنود الحمر بأمريكا؛

بمحاولة دمجهم في المجتمع الفرنسي بدءاً بإتقانهم اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية.

وتتابعت المشاريع على صعيد آخر من فتح أبواب المدارس الفرنسية أمام أبناء الجزائريين، إنما لم يلتحق إلى غاية سنة 1890م سوى 3 بالمئة من الجزائريين (وكان أغلبهم من أبناء العائلات الكبرى والمرتبطة وظيفياً بالمستعمر)، وهنا ظهرت الازدواجية لدى بعض الأفراد من الجزائريين بين الرغبة في دراسة وإتقان الفرنسية (بحكم أنها لغة المدرسة والشارع)، وبين رفضها (ورفض التعامل بها خاصة مع إخوانهم الجزائريين) باعتبارها لغة الغاوي المحتل، ولهذا نشأت نخبة "هجينة" ثقافياً يطيب للبعض أن يصفها بأوصاف كثيرة لمجرد أنها تتحدث الفرنسية.

خاتماً:

يتطلب حال اللغة العربية في الجزائر الدفع بعدة محدّدات ومؤشرات تبدأ أولاً بتحريك حالة الوعي الثقافي والتاريخي الجماعي السائد، ومساءلة الواقع الاجتماعي الجزائري لمقاربة الأسباب الكامنة وراء انغراس لغة دخيلة في جوانب كثيرة من الحياة اليومية للجزائريين بشكل سلس ومستمر. بالإضافة إلى نمطية وتغلغل اللغة الفرنسية داخل بعض الأجهزة الإدارية، واستمرار الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية منتعشا بفضل جهود فرنسا ومنظماتها المختلفة لدعمه.

لقد قاومت اللغة العربية في الجزائر، وظلت رمز الوحدة والهوية الدينية والحضارية، لكن ترقيتها والنهوض بها يتطلب النهوض الفكري والمعرفي العلمي أيضاً، ففي فرنسا مثلاً كان يطبع خلال عصر النهضة الأوروبية (في القرن 16م عهد الملك الشمس لويس الرابع عشر) كتاب واحد من أصل عشرة باللغة الفرنسية، ووجدنا نسبة 20 بالمئة فقط من السكان الفرنسيين يتحدثون الفرنسية، لكن تلك الأعداد تضاعفت بعد ذلك، فأصبحت 14 دولة أوروبية من دول الاتحاد أعضاء في منظمة الفرنكفونية، كما أن 6 إلى 10 ملايين أمريكي يتحدثونها (وهي نسب جديرة بالملاحظة والبحث).

لذا علينا اليوم الاهتمام أكثر بالجوانب المعرفية والعلمية والتقنية لترقية وتطوير استخدام العربية الفصحى، وإعادتها إلى مجال البحث والدراسة بدل الاكتفاء بها لغة حوار وتواصل أكاديمي فقط، كما يتوجب على المؤسسات الفاعلة وخاصة التعليم والإعلام تركيز الجهود في هذا المجال.

أولو بقية

بقوة بين البقية المتمكنة من البقاء وبين سلطاتها على محاربة الفساد وعوامل التآكل والانحيار. سرّ البقية الباقية هو في بقائها على الحق من أجل الإصلاح والصالح، والتخلي عن مواصلة البقاء يجد أصله في اتباع الترف وينتهي بممارسة الإجرام! وفي كل ذلك عناصر إبادة محققة وفناء أكيد.

في مساء اليوم نفسه، جلسنا في حلقة التلاوة الأسبوعية، وتوقف شيخنا عند هذه الآية دون سواها، مركزاً على (أولو بقية)، وختم بالدعاء أن يجعلنا الله من هذه البقية التي تنهى عن الفساد في الأرض. لم يفسر الشيخ إلا تلك الآية مع أننا قرأنا جزءاً كاملاً من القرآن. وكانت المصادفة موضع استغرابي...

وما تزال ترن في مسمعي الكلمات التي قرأتها صباحاً: إن توفير النماء جزء من استمرار البقاء...

كل مشروع خير صوت يصدح بالحق، شاهد بالحق، ناصر للحق. ولذا أرى أن ينكب عملنا على تشجيع أصوات الحق، مهما علت وتعددت أصوات الباطل. فالتنمية حق والتربية حق والتواصل حق ومشاريع ومنجزات الخير قائمة بالحق خادمة للحق.

أما المرة الثالثة التي طرقت الآية الكريمة مسمعي، فكانت في المسجد الحرام؛ وقفت أصلي صلاة الفجر عند تلك المشرييات قبالة ميزاب الرحمة، وارتفع صوت الإمام يتلو: (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية) ... الآية، ثم تأتي الآية التالية: (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون).

سنّة ماضية في الخلق، كلما تمسكوا بالصالح والإصلاح، ابتعدوا عن أسباب الهلاك. وعندما يدخل فيهم الفساد والإجرام تخلّوا عن دواعي البقاء والنماء.

بقلم: د. عثمان أبوزيد

باحث وأكاديمي. السودان



■ كأنني كنت واقعاً تحت تأثير التفكير المغناطيسي في ذلك اليوم، فقد ظلت تتابني هواجس التقلبات والتحديات التي أحاطت بالعالم الإسلامي، فكيف لأوطاننا المثخنة بالجراح أن تصمد وتبقى؟

لكنني وجدت في كتاب الله ما أعاد إليّ اليقين والطمأنينة. في أقل من 24 ساعة، طرقت مسمعي هذه الآية الكريمة ثلاث مرات، وهي من أواخر سورة هود: (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم، واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين) [هود: 116].

في المرّة الأولى عندما أخذت إحدى المجلات التي توضع على مكتبي كل شهر دون أن أكلف نفسي عناء فتح مظروفها، ولا أدري ما الذي دفعني إليها ذلك الصباح!

كتب أحدهم عن ضمان البقاء وشروط النماء، ومما جاء في حديثه: ليس سهلاً أن يقوم المجتمع بلوازم ضمان البقاء، ذلك أنه من دلالات البقاء استمرار الحياة ومواصلة البناء، والحفاظ على المكتسبات والمنجزات، وصيانتها وحسن استغلالها. فبقدر ما تكبر الحصيلة تكبر المسؤولية، وبقدر ما يتسع الإنجاز تتسع دائرة الصيانة والرعاية والحماية. هذا هو كنه البقاء وحقيقة استمرار العطاء.

ثم أتى الكاتب بالآية شارحاً أن القرآن الكريم يربط

مجرمين؛ المجرمين على أنفسهم ومجتمعهم
وأسرهم وديارهم التي كانوا يسكنون فيها. فإن
العذاب لما حل، حل بالجميع: قُلبت الديار وتضرر
المجتمع من تلك المعاصي التي
كانوا يفعلونها.

هذا نداء لكل فرد من
أولي بقيتنا أن يجدد
العزم ويصحح النية،
فإن السفر طويل والزاد
قليل:

لا أَسْتَزِيدُكَ فيما فيكَ مِنْ كَرَمٍ
أنا الَّذي نَأَمُ إن تَبَهَّتْ يَقْظَانَا

وتمضي المقالة : «هناك منجزات أفنت فيها
الأجيال الماضية والحاضرة عصارة جهدها
وثرواتها، ينبغي أن تبقى. وجامعات ومؤسسات
ومعاهد ومدارس ينبغي أن يدوم أثرها، ومقررات
وبرامج ومناهج أثبتت فاعليتها ينبغي الحفاظ
عليها. ومساجد ومراكز أسست لذكر الله ورفع
كلمة الله والدعوة لدينه ينبغي أن تبقى وتستمر.
لأن كل ذلك وغيره من منابر الحق وأصوات
الخير، إذا لم يحافظ عليها أهلها عطل فعلها وأزيل
وجودها أو خضعت لتغيرات في جوهرها لتصبح
شيئاً آخر على غير صلة بالحق».

إذا كثر الفساد في الأرض وانتشر الخبث في الناس،
فإنه ينذر بعاقبة وخيمة...

سألت إحدى نساء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«أو تهلك يا رسول الله وفينا الصالحون؟ قال: نعم.
إذا كثر الخبث»، فالخبث إذا كثر في أمة من الأمم
فإنه نذير بأن تهلك هذه الأمة كما ورد ذلك في
القرآن؛ إما بخسف أو بمسخ أو بريح أو بعاصفة أو
بفيضان أو بزلزال أو ببركان أو بطاعون أو بمرض
أو بغير ذلك من جند الله التي لا يحصيها إلا رب
العالمين.

إن أهل الخير الذين ينهون عما يقع في مجتمعاتهم
من الشرور والمعاصي قلة قليلة، وفي بقاء هذا
النوع الشريف منجاة للجميع من الفتنة ومن
الهلاك العاجل.

قال صاحب التحرير والتنوير: المراد الإهلاك
العاجل الحال بهم في غير وقت حلول أمثاله، دون
الإهلاك على جميع الأمم، وهو فناء أمة وقيام
أخرى في مدد معلومة حسب سنن معلومة.

وفي مقابل البقية من أهل الخير، بقية أخرى؛
الذين ظلموا، واتبعوا ما أترفوا فيه وكانوا



شكيب أرسلان

ورحلة الإصلاح العثماني

بقلم: هيئة التحرير

وهنا الشهادة صادرة من أبرز شخصيات الولاء للدولة العثمانية ووحدتها أمام الهجوم الأجنبي عليها، فقد فاقمت حالة الفساد ورفض الإصلاح، التي تعاقبت عليها عدد من السلاطين، الوضع أمام السلطان عبد الحميد الذي أخطأ في ظنه أنه سيوقف انهيار الدولة ثم يصلح وضعها.

باعت محاولات الإصلاحيون الدستوريون الموالون للأستانة بإقناعه بالبدء المبكر في عملية الإصلاح الدستوري والحدثة الإدارية التي تتفق مع روح الشريعة ومقاصدها، وعزل السلطان الذي حمى فلسطين وأخلص لأمنه.. أسقطته الشكوك من الإصلاحيين وميراث الخل الكبير في نظام التفكير السياسي للسلاطين.

تشرح هذه الرواية الموثقة المتفقة مع شهادات عديدة لماذا وقف الإسلاميون التنويريون الأوائل مع إصلاح الدولة العثمانية وعتبوا على السلطان عبد الحميد، ولكن بقوا مستقلين عن أي حراك بريطاني وفرنسي استقطب المثقفين القوميين.

وهو الاستقطاب الذين استثمر تمردهم أمام تركة تخلف حقيقية في البلدان العربية جراء ترهل الدولة العثمانية. غير أن موقف الإسلاميين كان يرى أن حركة فرنسا ليست إلا وهما للحرية وسيعقبها احتلال غربي هدفه اقتسام الإرث العثماني لا مصلحة للإنساني العربي.

هذه المرحلة هي من أهم ما يحتاج لوعيه القارئ العربي اليوم الذي يستحضر سجل العثمانيين المضيء في حماية بيضة الأمة ومنع استباحة الأرض ومقارعة الصليبيين وزوايا أخرى مهمة من عطائهم، لكنه يُغفل

■ ركز الأمير شكيب أرسلان في مقدمة كتابه المعنون بالسيرة الذاتية، على عرض موسع لموقفه من قضايا الإصلاح والديمقراطية، والحملة التي استهدفته من القوميين المسيحيين وغيرهم في لبنان، لإصراره على رفض أي تعاون مع باريس ولندن ضد الدولة العثمانية، والتمسك بمحاولة إصلاح وضع السلطنة البائس عبر الجامعة الإسلامية والإصلاحيين الدستوريين الأتراك في الأستانة حينها.

أودع الأمير شكيب كتابه مكتبة القدس الشريف، وأوصى بنشره بعد وفاته، كبلاغ مبدئي من أمير البيان يؤكد حرصه على قضية خدمة المبدأ النقابي العربي، لا الانتصار لشخصيته، حيث قدم لها أدلة عديدة على جهوده الواسعة داخليا وخارجيا للحفاظ على الرابطة الإسلامية للشرق، وصناعة فكر الإصلاح المدني من خلاله لا عبر إسقاطه، فضلا عن سجله في دعم المقاومات الإسلامية في ليبيا والقوقاز ذلك الحين.

وأول ما يتوثب له القارئ في هذا الكتاب المهم، هو واقع السلطنة العثمانية المنهار ليس من خلال التآمر العالمي عليها، لإسقاط الشرق واقتسام ثروته وحسب، ولكن من قوة بأس الحالة المرّضية التي تمكنت من مؤسسات السلطنة، وعززت غياب الشفافية.

وظلت المركزية الإدارية في الأستانة معيقة للتحويل الدستوري، في ذات الوقت الذي يفعل باسمها ولاة ومتصرفون وشخصيات كبرى، وهي لا تعلم تماما ماهي خلفية البيئة التي يصدر فيها القرار.

كارثة الاستبداد والتخلف والمركزية القائلة التي عانا منها الأتراك كما العرب. حقق قرب تركيا من عواصم أوروبا لها مدخلا حداثيا شجعه كل صدر أعظم ووزرائه لمنافسة الغرب ولو نسبيا، وغاب ذلك عن الأرض العربية.

إن صناعة الثقافة العربية اليوم ببعدها الإسلامي بحاجة إلى توازن دقيق للغاية في فهم أين نجحت السلطنة العثمانية وأين أخفقت، وأين يخرج التثقيف الدستوري والإصلاحي عن حفلات الصخب في التمجيد المطلق، والذي لا يُلغي حقوق أي عهود تاريخية لكن لا يزكيها بالمطلق ولا ينقض حقها، ويراعي الظرف الزمني الذي مرت به، كالحصار أو دور تراتبية التطور المدني الحقوقي وتاريخيته.

لقد أوضح الأمير شكيب موقفه في ثلاثة مسارات رئيسية، لا تزال دروسها مؤثرة جدا في وعي الحياة المعاصرة والكفاح الثقافي:

1 - جرائم الإعدام والبطش التي مورست باسم الدولة العثمانية، وقد ضرب مثلا بجرائم جمال باشا السفاح في الشام، وكان تقدير الأمير شكيب أنها جرائم كبرى لا مجال للتغاضي عنها ولا تأويلها، وإنما كان يردُّ على موقفه منها بمراسلاته الشخصية للأستانة ضد هذه الجرائم، وهي في تقديري نموذج لما وقع في بلدان أخرى.

وكان الأمير يشير إلى شخصيات مختلفة في الأستانة من أمثال أنور باشا وزير الحربية وغيره، يراهم نخبة غيّبت عن الشأن العربي في مقابل مجرمين كجمال باشا، وإن كان ذلك لا يُسقط مسؤولية الأستانة عنهم. وحديث الأمير شكيب عن أنور باشا يحتاج لمراجعة مهمة في قضية المسؤولية في الحرب العالمية وهلاك عدد ضخم من جنود المسلمين بسبب خططه الحربية في المعركة التي تبين بعد ذلك أن خوضها لا فائدة له، بل عجل بسقوط الدولة.

2 - أما البعد الثاني في طرح الأمير، فهو في قضية انخراط عدد من مسيحيي لبنان وقوميين آخرين في منظومات خاضعة كليا للإنجليز والفرنسيين، ورغم تحفظه على جناية التعميم على كل مثقف يستفيد من الرواق الثقافي الغربي ومؤسساته، لكنه تحدث بوضوح عن أن كتلة من أولئك المثقفين كانوا رهنا لمشروع سياسي أمني خالص ضد الدولة العثمانية التي تصارع المشروع الاستعماري لباريس ولندن حينها، وبالتالي مواجهة منظومة السلطات لهم مفهومة لديه بشكل كامل.

3 - البعد الثالث حجم الحسرة أمام التجارب المتعددة لإقناع السلطان عبد الحميد بخطوات إصلاحية دستورية، ولم يخف الأمير ضيقه الشديد من موقف الأستانة، رغم أنه اتهم بالعمالة لها لشدة دفاعه عن الجامعة الإسلامية.

وقد استعرض الأمير شكيب تاريخ صعود المطالب الإصلاحية وشخصياتها وكيف تفاقمت الأمور مستغلة هزيمة السلطنة في الحرب العالمية الأولى التي يعتقد الكثيرون أن دخولها كان سببا قاتلا للسلطنة العثمانية، وإعلان سايكس بيكو، لكنه أيضا أوضح ما الذي كان من الممكن فعله ومساهماته الشخصية العديدة لتطوير الدولة مدنيا ودستوريا، وخدمة أقاليمها بفيدرالية مرنة.

إضافة إلى دور الأمير شكيب في ردع بعض المظالم ووقوفه في وجه تحويل دروز لبنان إلى شراكة مع المشروع الغربي وتمسكه بالجامعة الإسلامية لكل أهل الشرق حتى آخر لحظة في حياته؛ قدم الأمير شكيب شخصيته من خلال المثقف شبه الرسمي المتمسك بمبادئه. ولعل مشهد سوريا اليوم ومشروع الكيان الصهيوني المعلن في دعم انفصال السويداء (في سوريا)، يشير إلى أهمية كفاح الأمير شكيب في الحفاظ على الوحدة الأممية لشعوب وطوائف الشرق، في إطار إصلاحي حقوقي واخوة وطنية تؤسس لها الحضارة الإسلامية.

وهي في سياق المبادئ التي ظلت دليلا على صدق رسالته، في الوقت الذي يطرح فيه مسارا لما يمكن تحقيقه عبر الجسور مع السلطنة دون أن يحاسب على منع الكوارث التي ترتكبها، فما ذنب الأمير شكيب في واقع منظومة الفساد الضخمة في الأستانة وتلاعب القناصل الغربيين في مجتمع الحكم.

يطرح شكيب أرسلا أسئلة تكشف جهوده في النهضة والإصلاح والوحدة الإسلامية من قبيل أين حققت مسيرته نجاحات وأوقفت صدامات بين الأقليات الدينية والدولة العثمانية، وبين العروبيين والأستانة، وكيف استطاع أن ينفذ جسرا إلى المقاومة الليبية عبر الجسور الصعبة، ثم يذكر بما فعله المشروع الغربي في حريات الإنسان العربي.

إنها وثيقة مهمة وأسئلة مستمرة طرحها الأمير شكيب للمثقف العربي والمسلم الشرقي، كلها تشير من جديد إلى مبادئ تصطدم بواقع صعب من تأمر الأجنبي وحماقة الاستبداد السلطوي حتى من بعض الطيبين.



من الخلاف إلى الائتلاف:

رؤية لمعالجة التوترات الدينية في بنغلاديش

مع تعاقب التحولات التاريخية والاجتماعية، انقلب إلى خلاف ديني مركب ومتعدد المستويات. ولم يعد هذا الخلاف مجرد تباين في الرؤى أو اختلاف في الفهم، بل غدا عاملاً ضاعطاً يمس عمق البنية الأخلاقية للمجتمع ويزعزع جسور الثقة بين مكوناته ويلقي بظلاله الثقيلة على تماسكه ووحدته.

الامتداد التاريخي وتحولات معنى الخلاف

عرف الفكر الإسلامي، عبر عصوره المتعاقبة، الاختلاف بوصفه حقيقة علمية مشروعة ومؤطرة بضوابط المعرفة وأخلاق الاجتهاد، فتكونت المذاهب الفقهية وازدهرت مناظرات علم الكلام وتمايزت الرؤى بين مسالك التصوف ومناهج الفقه الشرعي، في مناخ كانت تسوده الحجة ويحتضنه الاحترام في

بقلم: أحمد شوقي عفيفي

رئيس مجمع اللغة العربية ببنغلاديش



■ يتشكل المشهد الديني في بنغلاديش من فسيفساء غنية بالتعدد والتنوع، إذ تتجاوز داخل الإطار الديني الواحد مدارس فقهية متعددة واتجاهات عقدية متباينة وتأويلات اجتهادية مختلفة ومسالك روحية، وتجارب دينية ذات طابع حركي وتنظيمي. وقد ظل هذا التنوع، زمناً غير قصير، ينظر إليه بوصفه مظهراً من مظاهر الحيوية الفكرية والثراء الديني، غير أنه،



الاختلاف أداة تعبئة واستقطاب، تتجاوز مقاصده الدينية إلى رهانات النفوذ والسلطة.

ثانياً، هناك اختلال منظومة التعليم الديني وتجزؤ المعرفة. فالتباين الحاد بين التعليم المؤسسي وغير المؤسسي وغياب المناهج المتوازنة والاعتماد على قراءات مبسطة للنصوص، كلها عوامل تفضي إلى وعي أحادي النزعة، يميل إلى الانغلاق والجمود ويضعف قابلية استيعاب التعدد وفهم الرأي المخالف بوصفه اجتهداً لا انحرافاً.

ثالثاً، التنارع على المرجعية والسلطة الدينية. فالتنافس على احتكار الصواب وادعاء النقاء العقدي ينقل الخلاف من ساحات البحث العلمي إلى ميادين الخصومة الشخصية والجماعية، الأمر الذي يفضي إلى تآكل الثقة الشعبية في الخطاب الديني وفي رموزه ومؤسساته.

ومن أخطر تجليات الخلاف الديني في بنغلاديش استفحال العنف الرمزي واللغوي. إذ بات إطلاق أوصاف من قبيل الضلال والبدعة واللاإسلامية، بل والكفر... ممارسة شائعة في توصيف الرأي المخالف. ولا يقتصر أثر هذا الخطاب على تسميم النقاش

إطار من روح البحث والتكامل. غير أن هذا الإرث المعرفي لم يحافظ على تماسكه واستمراره في التجربة البنغلاديشية، إذ أسهمت التجربة الاستعمارية والانقسامات السياسية في شبه القارة الهندية، ثم التحولات العميقة التي رافقت تشكل الدولة والمجتمع، في إعادة صياغة الخلاف الديني ضمن أطر جديدة، حيث أخذ الاختلاف ينزاح تدريجياً من حيز الاجتهاد الفكري إلى فضاء صراعات الهوية وتنافس النفوذ والتموقع الاجتماعي.

الأسباب البنيوية للخلاف الديني

لا يمكن رد الخلافات الدينية في بنغلاديش إلى أسباب فردية أو اختلافات فكرية مجردة فحسب، إذ تكشف القراءة المتأنية عن جذور بنيوية عميقة، تتشابك فيها العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية وتعيد إنتاج الخلاف في صور أكثر حدة وتعقيداً.

أولاً، تشابك الدين والسياسة. فعندما تنزلق اللغة الدينية والهوية الإيمانية إلى ميدان التنافس السياسي، لا يعود الخلاف محكوماً بحدود التفسير والاجتهاد، بل يتحول إلى صراع مواقع واصطفاف قوى. وحينئذ تتضخم الفوارق المذهبية ويغدو



مقومات التماسك الاجتماعي، وتقلص مساحات الثقة المتبادلة، حتى يصبح الشك لغة سائدة، والتوجس سلوكاً يومياً.

وتتجلى خطورة هذا الواقع على نحو أشد في أوساط الشباب، إذ يجد الجيل الصاعد نفسه وسط زحام من التأويلات المتناقضة والخطابات المتشنجة، فيبدأ كثير منهم في النظر إلى الدين لا باعتباره أفقا للسكينة والمعنى، بل بوصفه مجالا للارتباك والصراع.

ومن رحم هذا الاضطراب تولد مساران متقابلان في الظاهر، متشابهان في الأثر: نفور صامت من الممارسة الدينية لدى بعضهم، وانجراف نحو التشدد والصرامة المفرطة لدى آخرين.

ومن أبرز مآلات الخلاف الديني أيضا تراجع الثقة العامة بالمؤسسات الدينية والقيادات الدعوية. فعندما يتلقى الناس فتاوى متعارضة وآراء متضادة في المسألة الواحدة، تتكاثر الأسئلة وتتسع دوائر الشك، وتصاب المرجعية الدينية بالارتباك. ويؤدي هذا الخلل، على المدى البعيد، إلى زعزعة اليقين الديني نفسه، فتغدو الحياة الدينية ساحة قلق لا موئلطمأنينة.

الديني فحسب، بل يتعداه إلى تقويض الأسس الأخلاقية للتعايش، وتمزيق الروابط الاجتماعية، وإضعاف البنية المعنوية للثقة الجماعية.

لقد أسهم الفضاء الإعلامي، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، في إعادة تشكيل الخلافات الدينية ومنحها زحماً غير مسبوق. فالتصريحات غير المدققة، والمقاطع المجتزأة من سياقاتها، والخطاب المشحون بالعاطفة والاستفزاز، تنتشر بسرعة خاطفة في المجال العام. وهكذا لا يبقى الخلاف حبيس الدوائر النظرية، بل يتحول إلى صدام واسع في الرأي العام، لتنعكس توتراته الرقمية على الواقع الاجتماعي، فتزيده احتقاناً وتصدعاً.

الآثار الاجتماعية العميقة للخلاف الديني

تتغلغل آثار الخلافات الدينية في طبقات المجتمع العميقة، فتترك بصماتها الواضحة على نسيج الأسرة، وعلى فضاءات الحي والمحلة، وعلى بنية التنظيمات الاجتماعية. ويغدو الأفراد، مع مرور الوقت، محاصرين داخل دوائرهم الفكرية الضيقة، ويستبدل السعي إلى الفهم والإنصات بمنطق التحصن والابتعاد، وينظر إلى الرأي المخالف بوصفه مصدر تهديد لا فرصة حوار. وفي هذا المناخ تتآكل

١١ باتت الخلافات الدينية في بنغلاديش حقيقة اجتماعية راسخة، تجاوزت حدود المجال الديني لتؤثر في الثقافة والوجدان الجمعي والبنية النفسية للمجتمع ١٢

الكلمة، وإصدار المواقف المشتركة، وتقديم التوجيه الديني الرشيد في أوقات الأزمات والشدائد.

كما تقتضي الحكمة تهذيب الخطاب الدعوي، وضبط المنابر والخطب والمواظب بميزان المسؤولية والالتزان ونبذ كل لغة تحريضية أو إقصائية تذكي نار الفتنة، واستبدالها بخطاب يعلي قيم الرحمة والوحدة والتآلف. وفي موازاة ذلك، تبرز ضرورة إدماج ثقافة التسامح والاحترام المتبادل في بنية التعليم، دينيه ومدنيه، عبر إبراز التاريخ الإسلامي الزاخر بنماذج التعايش، وتعليم الأجيال أدب الخلاف وقبول التنوع والاجتهاد.

ولا يقل شأن الفضاء الرقمي خطورة وأثراً، إذ لا بد من ترسيخ الوعي بالمسؤولية الأخلاقية في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنع ترويج الفتاوى والآراء غير المنضبطة، والتصدي للمحتوى الذي يزرع الشقاق ويغذي الانقسام. إلى جانب ذلك، يصبح التنسيق المنتظم بين الدولة والقيادات الدينية ضرورة ملحة، بما يتيح استباق الأزمات واحتواء بوادر التوتر قبل أن تستحيل إلى صراع مفتوح.

وحتى ترسخ هذه الرؤية في الوجدان العام، لا بد من نشر فلسفة الوحدة عبر الندوات والحوارات والإصدارات الفكرية وإحياء الذاكرة الوطنية بنماذجها المشرقة في التعايش الديني، وبناء وعي جمعي يقف سدا منيعاً في وجه التطرف والتنازع. وختاماً، فإن تشكيل لجان وساطة محلية تضم علماء موثوقين وشخصيات اجتماعية رشيدة، يعد خطوة عملية لحل النزاعات بحكمة وسرعة، وحفظ السلم الأهلي، وترسيخ وحدة المجتمع حتى تبقى بنغلاديش واحدة للانسجام الديني والتماسك الاجتماعي.



وهكذا باتت الخلافات الدينية في بنغلاديش حقيقة اجتماعية راسخة، تجاوزت حدود المجال الديني لتؤثر في الثقافة والوجدان الجمعي والبنية النفسية للمجتمع. فهي ليست ظاهرة عابرة ولا حدثاً معزولاً، بل ثمرة مسار تاريخي طويل، وتفاعلات بنيوية معقدة، وتحولات معاصرة متسارعة. ومن ثم، فإن مقارنة الواقع الديني في بنغلاديش تقتضي فهماً عميقاً لأسباب هذه الخلافات، ولمسارات تشكلها وتحولها، ولانعكاساتها الاجتماعية والإنسانية البعيدة المدى.

القضاء على الخلافات الدينية في بنغلاديش

للقضاء على الخلافات الدينية في بنغلاديش قضاء جذرياً ومستداماً، لا مناص من انتهاج رؤية متكاملة تقوم على الحكمة والبصيرة، وتستند إلى جملة من التدابير الفكرية والمجتمعية الرشيدة. فالبداية تكون بترسيخ فقه الاختلاف ترسيخاً واعياً، يعترف بالتنوع المعترف ويحسن إدارة التباين ويضع حداً لآفات التكفير والتبديد والتجريح في القضايا الجزئية، صوناً لحرمة الدين ووحدة المجتمع. ويتوازى مع ذلك إنشاء إطار وطني جامع يضم علماء البلاد مختلف مدارسهم واتجاهاتهم، ليكون منبراً للتوحيد



الاقتصاد الإسلامي في بنغلاديش ومستقبل النظام المالي الإسلامي

ومناصرة الفقراء والمحتاجين والربح الحلال على أساس الشركة والمضاربة والمراوحة وتجنب الغرر والقمار والتعاملات المحرمة. وتنسجم هذه المبادئ مع هوية بنغلاديش الدينية، حيث يمثل المسلمون أكثر من 90 % من السكان، مما يجعل طبيعة السوق مهياة لتبني النظام الإسلامي في المعاملات المالية.

الواقع الحالي للقطاع المالي الإسلامي في بنغلاديش:

وصلت المصارف الإسلامية في بنغلاديش إلى درجة متقدمة مع وجود عدد من البنوك الكاملة الإسلامية، إلى جانب النظم الإسلامية الداخلة في مصارف تقليدية. ويبلغ نصيب القطاع الإسلامي اليوم نسبة معتبرة من السوق المالي تزداد سنوياً بنحو مستمر، مما يدل على ثقة الشعب ورجوعه إلى التمويل الشرعي.

العوامل التي تساعد على نمو الاقتصاد الإسلامي في بنغلاديش:

هناك جملة من العوامل التي تشكل أرضية صلبة لهذا التطور، منها: الطلب الشعبي المتزايد؛ فأكثر المواطنين يفضلون المعاملات المتوافقة مع

بقلم: محمد مؤمن الإسلام الأزهرى
جامعة الأزهر، باحث في مقارنة الأديان. مترجم
ومدرّب للغة العربية برئاسة جهاز الاستخبارات
الوطنية (NSI) بنغلاديش



■ الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

تعد بنغلاديش من الدول الإسلامية التي تشهد نمواً سريعاً في مجال الاقتصاد والتنمية. ومع زيادة وعي الشعب وتعمق الدراسات الشرعية والاقتصادية، برزت رغبة جادة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي في القطاعين المصرفي والاستثماري. ويتجلى ذلك في التوسع الملحوظ للمصارف الإسلامية وتزايد طلب الجمهور على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.

الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي في بنغلاديش:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبادئ أصيلة، من أهمها تحريم الربا بكل صوره وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين فئات المجتمع

👉 أكثر المواطنين يفضلون
المعاملات المتوافقة مع الشريعة.
والتدعيم الحكومي المتدرج؛
فالحكومة توافق على فتح فروع
إسلامية وتدعم بعض المبادرات في
هذا المجال 👈



وضعف التوعية العامة في بعض الفئات؛ والحاجة
إلى تطوير التقنيات الرقمية في المصارف الإسلامية؛
والمنافسة الشرسة مع القطاع المالي التقليدي،
إلا أن هذه العوائق يمكن تجاوزها مع وعي الدولة
والمجتمع.

آفاق المستقبل والإمكانات الكبيرة:

بنغلاديش مرشحة لتحقيق نهضة اقتصادية إسلامية
شاملة في السنوات القادمة، بسبب التراكم البشري
من خريجي المعاهد الشرعية؛ والطلب الشعبي
الكبير؛ وإمكانية استقطاب الاستثمارات الإسلامية
العالمية؛ وقوة السوق المحلية. وإذا ما طبقت
هذه المعطيات بصورة صحيحة، فبنغلاديش قادرة
على أن تصبح من أقوى الدول في مجال الاقتصاد
الإسلامي في جنوب آسيا.

الخاتمة:

يمكن القول إن بنغلاديش أمامها فرصة تاريخية
لخلق نظام مالي إسلامي راسخ يساهم في تحقيق
التنمية المستدامة، ويحافظ على القيم الدينية
والأخلاقية. ومع التخطيط الجيد، والدراسة العلمية،
والتنفيذ الدقيق، ستصبح بنغلاديش -بإذن الله-
من أكبر مراكز الاقتصاد الإسلامي في العالم.

الشريعة. والتدعيم الحكومي المتدرج؛ فالحكومة
توافق على فتح فروع إسلامية وتدعم بعض
المبادرات في هذا المجال. ثم توفر الكوادر العلمية
من العلماء والمختصين؛ وهذا يشمل خريجي
الجامعات الشرعية والمعاهد الاقتصادية الإسلامية.
وكذلك تجارب النجاح في دول إسلامية كماليزيا
والإمارات، وهي نماذج ملهمة لبنغلاديش.

مقومات التطور المستقبلي:

يمكن لبنغلاديش أن تصبح مركزا إقليميا للاقتصاد
الإسلامي إذا تم الاعتماد على عدد من الخطوات:

تعزير الإطار التشريعي والقانوني للتمويل
الإسلامي وإنشاء هيئات رقابية شرعية قوية
لضبط العقود والتعاملات وتوسيع مجال التمويل
الإسلامي في القطاع الصناعي والتجاري والتعليمي
وتطوير منتجات مالية جديدة كالصكوك الإسلامية
والصناديق الاستثمارية الشرعية وإطلاق برامج
تدريب كبيرة للعاملين في القطاع المالي.

التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي

في بنغلاديش:

بالرغم من تقدم القطاع، فهناك بعض التحديات،
منها نقص الكوادر المتخصصة في الفقه المالي؛



الحق في الكذب في النظم السياسية

فلم يسبق أن كذب الناس بوقاحة وبنظام ثابت مثلما يفعلون اليوم. لقد سُخر لخدمة الكذب الكلام والكتاب والجريدة والمذيع والتلفاز... سُخر له التقدم التكنولوجي برمته. وصار الإنسان في العصر الحديث يسبح في بحر من الكذب، ويتنفس الكذب، ويخضع له في كل لحظات حياته.

تتبنى جلّ المذاهب الأخلاقية الفلسفية المثل القائل: «ليست كل حقيقة صالحة لأن يقال»، على الأقل ليس دائماً وليس لجميع الناس. لكن ماذا لو تحولت الحرب من الحالة الاستثنائية والعرضية والمؤقتة إلى الحالة الدائمة والعادية؟ من الواضح أن الكذب سيتحول هو أيضاً من حالة الاستثناء إلى الحالة العادية والطبيعية.

الحكومات الشمولية ليست سوى مجتمعات سرية محاطة بأعداء مهددين وأقوياء؛ وهي ملزمة بسبب ذلك بأن تلتزم بحماية الكذب، وأن تختفي وتستتر. صحيح أن هتلر (وكذلك رؤساء بلدان أخرى) أعلن



بقلم: شيرين دقوري

ماجستير فلسفة، دبلوم دراسات إسلامية. سوريا



■ تضع المذاهب الأخلاقية الفلسفية في حساباتها، بقدر أكبر مما تفعل المذاهب الأخلاقية المبنية على أساس ديني خالص، أن الكذب يُعبر عنه بالكلمات، لكل كلام مخاطب يُقصد به. ليس هناك إذن إلزام أخلاقي بقول الحقيقة لجميع الناس، وليس لجميع الناس الحق في أن يطالبونا بأن نقول لهم الحقيقة.

الكذب سلاح، كما يقول ألكسندر كويري (Alex- andré Koyré) المؤرخ الفرنسي وعالم الاجتماع، إنه السلاح المفضل لدى الضعيف الذي يقوم وهو يخدع عدوه بإثبات ذاته والانتقام منه. ومع ذلك فإن الكذب السياسي في عصرنا الراهن بلغ أوجه،

أمام العموم عن برنامج عمله كاملاً، ولكنه فعل ذلك لأنه كان يعلم أن الـ«الآخرين» لن يصدقوه، وأن تصريحاته لن تحمل على محمل الجد من قبل من لم يجتازوا طقوس الدخول في حزبه؛ فقد كان، وهو يقول الحقيقة للآخرين على وجه التحديد، متأكداً من أنه يخدعهم، ويتوهم أعداءه وخصومه. وهذه إحدى التقنيات الميكافيلية القديمة للكذب من الدرجة الثانية، وهي أكثر تقنيات الكذب انحرافاً وفساداً، تصبح فيها الحقيقة هي نفسها مجرد آلة خالصة للخداع.

ليست الأنظمة الشمولية شيئاً آخر غير المؤامرات المتولدة من الكراهية والخوف والحسد، وهي مؤامرات تذكىها الرغبة في الانتقام والسيطرة والنهب أو الاغتصاب، إنها تلك المؤامرات التي نجحت نجاحاً كلياً، أو جزئياً، نجحت في فرض نفسها داخل بلدانها، والاستيلاء على السلطة، والاستحواذ على الدولة. بيد أنها لم تنجح -أو لم تنجح بعد- في تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها، وتستمر لهذا السبب نفسه في التآمر. والكذب حقيقة، يتجلى في أعلى صوره في المجال السياسي، «فالموجودات والحقائق ليست إلا تأويلات تخدم استراتيجيات معدة سلفاً». لم يكذب الإنسان في تاريخه البشري كما يكذب اليوم، كما لم يكذب بهذا النحو السفیه والنسقي والراسخ كما يكذب اليوم، أن الكذب تطور كما وكيفاً، إلى أن أصبح شمولياً عولمياً بفضل تقنيات الصورة والتواصل والإشهار والدعاية المعاصرة.

وهنا نطرح التساؤل التالي، هل الرهانات السياسية الكبرى التي تشرط الفعل السياسي المعقد تسمح لنا أن نتكلم عن «الحق في الكذب» من أجل مصلحة الدولة والشعب، فنعتبر الكذب في مجال السياسة فضيلة عليا مؤسسين بذلك لما يمكن أن يسمى «أخلاقيات الكذب السياسي»، أم أن علينا أن لا نعطي للسياسي أي مبرر وأي غطاء أخلاقي، أو أي استثناء يستعمله لإفساد وتشويه الحقائق والوقائع، والتغريب بالجمهور والرأي العام والزج به في معارك لا قبل له بها، وتخريب أسس الحياة المجتمعية المشتركة؟

إن العلاقة بين الكذب والحقيقة علاقة فاسدة، لأن الكذب هو الذي ينفي الحقيقة، أي يحولها إلى كذب (لا أن الحقيقة نفسها هي التي تتحول إلى كذب، وإنما موضوعها هو الذي يتحول)، في حين لا يمكن أن يتحول الكذب إلى حقيقة.

ولما كان الكذب هو إخفاء شيء بشيء آخر، أو إظهار

شيء غير موجود أصلاً، أو إنكار شيء موجود، كما عرض وزير خارجية أكبر دولة عظمى صوراً للقمر الصناعي للبرهنة «الفاطمة» على وجود أسلحة دمار شامل في العراق، بذلك يكون قد استعمل الصنف الثاني من الكذب، وهو «إثبات» وجود شيء لا وجود له أصلاً. وهكذا يبدو الكذب وسيلة لتبرير فعل أو لتلميع صورة أو لإخفاء فضيحة. الفعل السياسي لم يعد اليوم مرتبطاً أساساً بالعقل، وبالتالي بالحقيقة، وإنما بالرأي الذي يقوم على الخيال، لثبت لدينا أن السياسة هي أكثر شيء كذباً، خصوصاً إذا كانت هذه الأخيرة مرتبطة بالأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي، مما يجعله معرضاً للكذب باستمرار.

صاحب السياسة سيكون مضطراً هو الآخر إلى ممارسة ضروب من المناورة والمخادعة والافتراء والتعمية والتمويه وإخفاء الأسرار، أي ممارسة الكذب لتحقيق النصر والاحتفاظ به. فالسياسي كما قال ميكافيللي لا ينتصر فقط بالقوة ولكن أيضاً بالحيلة والخدعة. بل حتى الديمقراطيات الكبرى تشترك، بجهة ما، مع الأنظمة الشمولية في الاستخفاف بالحقيقة؛ فقد لاحظ كويري باكراً أنه بالرغم من أن نظام الولايات المتحدة ليس نظاماً شمولياً، فقد برهن على أنه يقوم على «إعطاء الأولوية للكذب».

حقاً، لا يمكن للمرء أن ينكر أن كل حكومات العالم تكذب، وكل الساسة والسياسيين يكذبون بهذا القدر أو ذاك، لكن شمولية الكذب هذه لا تشفع له أن يصبح فضيلة حميدة، يبقى الكذب في حد ذاته أداة من أدوات العنف السياسي، الذي يخرم الآخر من حقه في معرفة الحقيقة ويعمل على إبقائه في منطقة الجهل في نفس الوقت الذي يحشو دماغه بمختلف ضروب الترهات والأراجيف والأساطير المؤججة لغرائزه وانفعالاته، مما يشكل استهتاراً بكرامة الجمهور واستهانة بالرأي العام، من هنا كانت مقاومته واجباً سياسياً. إن أصل (ونشأة وقوة) الأنظمة الشمولية، الديكتاتورية والاستبدادية والديمقراطية ليس إلا انتصار السياسة على الحقيقة. إلا أن السياسة لا ينبغي أن تصبح مرادفة للكذب في أي حال من الأحوال، أو أن يُمسي الكذب فتناً محترماً، وعلامة على الانتماء إلى عالم ما بعد الحداثة الهجين. فاستعمال الكذب بشكل منهجي بالنسبة لشعب معين يؤدي لا محالة إلى إنهاكه، وإرهاق قدرته على الصبر، وفقدان مناعته إزاء الحقيقة والصدق، مما يغرقه في جو من اليأس، هذا الجو الذي هو البيئة المباشرة لاستتبات العدمية والإرهاب. أليس الإرهاب تجسيدا حياً لسيادة الكذب السياسي في أعلى صوره؟



فن حسن الخط.. تاريخ الخط الإسلامي

ثقافي مشترك للعالم الإسلامي بأسره، واكتسب بذلك صفة الخط الإسلامي. وقد أظهرت الأبحاث حول النقوش العربية في عصر ما قبل الإسلام أن نظام الكتابة العربية يعود في أصوله إلى الخط النبطي الذي كان يكتب بحروف متصلة والمرتبطة بدوره بالأبجدية الفينيقية.

ومع انتقال الكتابة العربية إلى مكة والمدينة، أطلقت عليها تسميات متعددة. فقد عُرفت في البداية باسم الجزم، ثم سُميت في المدينة مدني، قبل أن تنقسم تدريجيًا إلى أسلوبين رئيسيين: المائل، الذي يتميز باستطالة الحروف العمودية وميلها من اليمين إلى اليسار، والمشق الذي تتوسع فيه الامتدادات الأفقية للحروف إلى حد كبير.

وعندما جعل علي بن أبي طالب من الكوفة مركزًا حضاريًا، شهد الخط فيها تطورًا ملحوظًا وعُرف منذ ذلك الحين باسم الخط الكوفي. ومنذ تلك المرحلة، اكتسب الخط الكوفي شهرة عامة، وأصبح مصطلحًا جامعيًا للأنماط السابقة التي كانت تُعرف بالمكي أو المدني، منذ ظهور الإسلام حتى العصر العباسي.

ظل الخط الكوفي هو الغالب لنحو مئة وخمسين سنة خلال العصر العباسي. وفي تلك الحقبة، وضع الوزير والخطاط البغدادي الشهير ابن مقلة (توفي سنة 940)

أحمد كوتلوخان
خطاط تركي شهير



■ كلمة الخط hat في اللغة التركية، في استعمالها الاصطلاحي، مشتقة من المصدر العربي حَطَّ، ومعناه: كتب وخط أو الطريق والنهج. ويُقصد بالخط به فن كتابة الحروف العربية كتابةً جميلة، وفق مبادئ جمالية وضوابط فنية دقيقة، أو ما يُعرف باسم حُسن الخط (hüsn-i hat). غالبًا ما تصف المصادر المختصة هذا الفن بأنه "هندسة روحية تتجلى عبر أدوات محسوسة"، وهو تعريف بالغ الدقة، إذ يختزل الحس الجمالي العميق الذي تطور فيه فن الخط وازدهر عبر القرون.

في اللغات الأجنبية، يُترجم مصطلح حُسن الخط بكلمة calligraphy بمعنى الخط الجميل. وتعرف الموسوعات الخط بأنه «فن الكتابة الجميلة، وتُعرف الخطاط وفق قواعد جمالية ونسب مضبوطة».

ومع أن العرب كانوا أول من مارس هذا الفن، إلا أن الخط تحول، خلال بضعة قرون بعد الهجرة، إلى تراث



”العرب كانوا أول من من أبدع في فن الخط العربي، إلا أن الخط تحول، خلال بضعة قرون بعد الهجرة، إلى تراث ثقافي مشترك للعالم الإسلامي بأسره“

الخط الحصري لنسخ المصاحف.

كان تأثير الشيخ حمد الله طاغيًا إلى درجة أن الخطاطين اللاحقين جعلوا معيار التفوق هو مدى الاقتراب من أسلوبه؛ فكان يُشاد بالمتقنين بعبارات مثل: «يكتب كأنه الشيخ» أو «الشيخ الثاني». وقد استمر هذا الإجلال لأكثر من قرن.

في النصف الثاني من القرن السابع عشر، استخلص حافظ عثمان (توفي سنة 1698) جوهر أسلوب الشيخ حمد الله، وبلور منه طريقة شخصية مميزة، فاتحًا بذلك أفقًا

نظريةً متكاملة للنسب بالاستناد إلى معارفه الهندسية. فقد اعتمد النقطة والألف والدائرة وحدات معيارية لقياس أشكال الحروف، ومن خلال هذا الإطار قُعد قواعد ستة خطوط هي: المحقق والريحاني والثلاث والنسخ والتوقيع والرقعة، وهي المعروفة مجتمعة باسم الأقلام الستة.

بعدها بقرن تقريبًا، واصل الخطاط العربي علي بن هلال (توفي سنة 1032)، الذي تعلم في بغداد، تهذيب هذه الخطوط وتطويرها. واستمر تطور فن الخط حتى بلغ درجة جديدة من الوضوح والرهافة في عهد الدولة العباسية على يد الخطاط الكبير ياقوت المستعصمي (توفي سنة 1298)، الذي صاغ قواعده بدقة أكبر وأسلوب أنقى.

بعد سقوط بغداد سنة 1258م، انتقلت ريادة الخط إلى أيدي الأساتذة الأتراك والإيرانيين. فقد أعاد الخطاطون الإيرانيون تفسير الأقلام الستة وفق ذائقتهم الفنية الخاصة، مع الحفاظ على وفائهم لأسلوب ياقوت. أما العثمانيون الأتراك، فقد أسسوا مدرسة في الخط لا نظير لها. ففي القرن السادس عشر، أضاف الشيخ حمد الله (توفي سنة 1520)، الذي يُعد مؤسس الخط العثماني التركي، جماليًا ونضجًا غير مسبوقين على الأقلام الستة. وفي عهده انتشر خط الثلاث والنسخ وهما الأقرب إلى الذوق الجمالي التركي انتشارًا واسعًا، وأصبح خط النسخ

وُثِّلِي في مصر وكُتِب وُثِّلِي في إسطنبول». ثم توالى توافد طلاب الخط من شتى أنحاء العالم الإسلامي إلى إسطنبول لتعلم هذا الفن. ومن أبرز أعلام المدرسة العثمانية: الشيخ حمد الله وأحمد قره حصارى وحافظ عثمان ومصطفى راقم ومحمود جلال الدين أفندي ويُسري زاده مصطفى عزت أفندي.

الخطوط والأنماط... الأقلام الستة

تُنظم الأقلام الستة تقليدياً في ثلاثة أزواج: الثلث-النسخ والمحقق-الريحاني والتوقيع-الرقعة. يُكتب الخط الأول في كل زوج بقلم قصب عرضه نحو 2 مم، بينما يُكتب الخط الثاني بقلم أدق يقارب 1 مم. ويشبه المحقق الريحاني في طابعه، كما يشبه التوقيع الرقعة، كأنهما شقيقان يختلفان في العمر. أما الفرق بين الثلث والنسخ، فلا يقتصر على الحجم فحسب، بل يشمل البنية الشكلية أيضاً.

المحقق

يعني اسمه المحكم أو المتقن. يتميز بحروف أكبر من حروف الثلث وبوضوح الامتدادات العمودية وبطون الحروف الممتدة إلى اليسار، مثل السين والفاء والكاف والنون. وتغلب على انعطافاته الزوايا الحادة بدل الانحناءات العميقة، ويُكتب في أسطر مستقيمة، بعيداً عن التعقيد. ويكتسي بفضل صفاء حروفه وكلماته اتساعاً ووقاراً.

الريحاني

هو نسخة أصغر من المحقق، ويلتزم كاتبه بالقواعد نفسها. وقد استُخدم الخطان على نطاق واسع، لا سيما في نسخ المصاحف، حتى القرن السادس عشر، ثم أهملتا في معظم أنحاء العالم الإسلامي، على الأرجح بسبب المساحة الكبيرة التي يتطلبانها.

الثلث

أصغر قليلاً من المحقق، ويتميز ببطون أقصر وأعمق، وبمظهر أكثر ليونة ورشاقة. استُخدم منذ زمن بعيد في عناوين الكتب واللوحات والقطع الخطية، ولا يزال شائع الاستعمال في أرجاء العالم الإسلامي إلى اليوم.

النسخ

يدل اسمه لغويّاً على الإزالة أو الإحلال، وهو النظير



جديداً في الفن. وبعد قرن من الزمن، استلهم إسماعيل زُهدي (توفي سنة 1806) وأخوه مصطفى راقم (توفي سنة 1826) أسلوب حافظ عثمان، وشكلا في الوقت نفسه أسلوبين خاصين بهما. وقد بلغ مصطفى راقم ذروة الإتقان في الثلث والنسخ، وكذلك في الثلث الجلي، محققاً كمالاً فريداً في التركيب (istif)، ونجح بهذا في نقل أسلوب الخطاط حافظ عثمان من المقاييس الصغيرة إلى مقاييس أعلى وأعظم. ثم جاء سامي أفندي (توفي سنة 1912)، أحد كبار أساتذة نمط «الجلي» (celi)، فأغنى تقليد الخطاط راقم بتطبيق أشكال حروف الثلث كما كتبها إسماعيل زُهدي على النقوش بالحجم الكبير.

وبعدما فتح العثمانيون إسطنبول، غدت هذه الأخيرة العاصمة الخالدة للخط، وهو أمر أقر به العالم الإسلامي قاطبة، وخلدته المقولة الشهيرة: «نزل القرآن في الحجاز



يساري، وبجهود ابنه يساري زاده مصطفى عزت، اتسم بالرقعة والانحناء والغنائية، في مقابل فخامة الثلث. واستُخدمت أنواعه الدقيقة في المؤلفات الأدبية ودواوين الشعر، كما أصبح الخط الرسمي لدار الإفتاء.

الديواني

دخل هذا الخط إلى مكاتب الخطاطين العثمانيين عبر أسرة آق قويونلو في القرن الخامس عشر، ثم خضع لتحول سريع حتى يتكيف مع معايير دواوين الدولة، لا سيما الديوان الهمايوني، ومن هنا جاءت تسميته. أما صيغته الضخمة، الديواني الجلي (celi)، فقد حُصصت للمراسلات العليا للدولة. ويُعد كل من الديواني والديواني الجلي ابتكارين أصليين من ابتكارات المدرسة العثمانية في فن الخط.

الأصغر للثلث. وقد سُمي كذلك لأن انتشاره الواسع في نسخ الكتب أدى إلى إزاحة غيره من الخطوط. ولا يزال النسخ يُستخدم اليوم جنباً إلى جنب مع الثلث في العالم الإسلامي.

التوقيع

مشتق من الثلث، لكنه يُكتب بحجم أصغر قليلاً، ويتميز بالسماح بوصل بعض الحروف التي لا تتصل عادةً. استُخدم تاريخياً في مراسلات الخلفاء والوزراء، وفي التوقيعات السلطانية المثبتة على الفرمانات، وكذلك في وثائق الأوقاف.

الرقعة

قريب الصلة بالتوقيع، ويُكتب بحجم أصغر. ويعني اسمه الصحيفة الصغيرة أو الرسالة. يظهر في وثائق الأوقاف، وكذلك في الصفحات الختامية للمصاحف، حيث يدون الخطاط اسمه وتاريخ النسخ ودعاء الانتهاء.

والى جانب الأقلام الستة، تطورت خطوط أخرى مستقلة ذات أهمية بالغة، مثل التعليق والديواني والديواني الجلي والرقعة. فالرقعة العثمانية -وهي ابتكار تركي- نشأت من تبسيط الديواني، حيث قُصرت الامتدادات العمودية وحُففت الانحناءات وأضحت الكتابة أكثر اعتدالاً. وقد نشأ خط الرقعة في القصور واستُخدم في المراسلات اليومية والرسائل. وظهر أول مرة في أوائل القرن الثامن عشر، ثم تطور ونضج في بلاط باب العالي في القرن التاسع عشر، وعُرف باسم «رقعة الباب العالي» (Babiali rika) أو «رقعة ممتاز أفندي». لاحقاً، طور محمد عزت أفندي (توفي سنة 1903) عن هذا الخط نمطاً أكثر صرامة، نال لاحقاً شهرة كبيرة في العالم العربي، لا سيما بصيغة «الجلي».

التعليق

ظهر في إيران في القرن الرابع عشر كخط محور عن التوقيع، واستُخدم أساساً في المكاتبات الرسمية. ويعني اسمه المعلق، نسبةً إلى هيئة الحروف التي تبدو كأنها معلقة بعضها ببعض. بأسر هذا الخط الناظر، قبل كل شيء، بتناسق يَنسب حروفه والإيقاع الموسيقي لأسطره. وقد تطور إلى أسلوبين رئيسين: الإيراني والعثماني. وفي حين اتبع الخطاطون في الأناضول النموذج الإيراني في البداية، فرض الأسانذة الأتراك لاحقاً رؤيتهم الفنية؛ وتبلور أسلوب تعليقي عثماني متميز على يد وإشراف

قضية إبستين في الميزان الشرعي

كيف نظر القرآن إلى فساد النخب؟

وكيف نتعامل معه بوعي؟



تتدخل فيه السلطة مع الانحراف، ويتحول السكوت إلى شراكة والحماية إلى غطاء.

وهذا تحديدًا هو النوع من الفساد الذي لم يتعامل معه القرآن باعتباره مجرد معصية فردية، بل بوصفه «إفسادًا في الأرض»، وهو تعبير قرآني واسع يشمل كل ما يهدد التوازن الأخلاقي والاجتماعي ويقوّض العدالة.

الفساد حين يبدأ من القمة

القرآن يربط سقوط المجتمعات بفساد نخبها قبل فساد عوامها، فالهلاك لا يبدأ من الشارع، بل من الطبقة التي تملك القرار والتوجيه وصناعة المعايير. قال تعالى: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا) [الإسراء: 16]. قال الإمام الطبري: «أي جعلنا مترفيها رؤساءها وأمراءها، ففسقوا فيها، فعصوا أمر الله، فاستحقوا العقوبة» (تفسير الطبري، ج17).

لم يقل: أفسد عوامها، بل «مترفيها». والمترف في اللغة هو من يَطِرُ النعمة واستعلى بها. فإذا اجتمع الترف بالسلطة، وتحرر من المساءلة، أصبح خطرًا مضاعفًا.



بقلم: محمد محمد أبو عجور
ناشر ومفكر إسلامي



حين لا تكون الفضيحة حدثًا بل علامة

■ ليست كل فضيحة انحرافًا فرديًا عابرًا، وليست كل قضية أخلاقية حادثة معزولة تنتهي بانتهاء الجدل حولها. بعض الوقائع نُقرأ بوصفها كاشفًا عن بنية أعمق، وعن خلل يتجاوز الأشخاص إلى النظام الذي أنتجهم، وحماهم، وسمح بتمددهم سنوات طويلة دون مساءلة حقيقية.

حين يجتمع المال والنفوذ والعلاقات العابرة للحدود والحصانة غير المعلنة في يد نخبة مغلقة، فإن الفاحشة لا تبقى ذنبًا مستترًا بين فرد وربه، بل تتحول إلى نظام محمي وإلى شبكة مصالح وإلى صمتٍ مقصود. وهنا لا يعود الأمر شأنًا أخلاقيًا خاصًا، بل يصبح إفسادًا عامًا

لأن النخبة ليست فقط صاحبة قرار، بل هي أيضًا صانعة ذوق عام وموجهة ثقافة ومرجعية ضمنية. وحين يرى الناس أن صاحب النفوذ لا يُحاسب وأن القوي ينجو بماله وعلاقاته، تتآكل الثقة في العدالة ويبدأ الانهيار الأخلاقي من الداخل.

الفاحشة حين تتحول إلى ثقافة

حين تحدث القرآن عن قوم لوط عليه السلام، لم يتناول مجرد انحراف فردي خفي، بل فاحشة مُعلنة ومحمية ومؤطرة في المجال العام. قال تعالى: (اتَّاتَوْا الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ) [الأعراف: 80] ثم قال: (وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرِ) [العنكبوت: 29]. قال ابن كثير: «أي تفعلون المنكر علانية في مجالسكم» (تفسير ابن كثير، ج 6).

لفظة «في ناديكم» عميقة الدلالة؛ فهي تشير إلى المجال العام، إلى منتديات القرار، إلى دوائر التأثير. الخطر ليس في وقوع الذنب، فالذنوب تقع في كل مجتمع، لكن الخطر في تحويل الذنب إلى ثقافة، وإلى حق مزعوم، وإلى مساحة لا تُمسّ بحجة الحرية أو الخصوصية.

حين تُصاغ المفاهيم بطريقة تجعل الانحراف جزءاً من «الطبيعي»، وحين يُعاد تعريف الخير والشر وفق موازين النفوذ، يكون المجتمع قد دخل مرحلة الخطر الحقيقي.

لماذا لا يسرد القرآن الفضائح؟

القرآن لا يُشبع الفضول، ولا يسرد الأسماء، ولا يدخل في تفاصيل مثيرة، لأنه يربي البصيرة لا حب التتبع. قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [النور: 19]. قال القرطبي: «في الآية تحريم إشاعة الفاحشة وتتبع عورات الناس» (تفسير القرطبي، ج 12).

التحذير هنا ليس من الفاحشة وحدها، بل من تحويلها إلى مادة تداول ومن تسليعها إعلامياً ومن جعلها مشهداً مستمرّاً يعتاده الناس. فالمنهج القرآني لا يصنع فضيحة، بل يصنع معياراً. لا يطلب منك أن تلاحق التفاصيل، بل أن تفهم القاعدة: أين اختل الميزان؟ وأين تعطلت العدالة؟ وأين حُصّن المتنفس؟

من الذنب الفردي إلى الظلم المنظومي

الإسلام يفرّق بين ذنب فردي يُستتر به ويُعالج بالتوبة، وبين فساد منظومي يُنتج ضحايا ويُدار بحماية. قال تعالى: (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ) [النور: 33]. قال ابن عاشور: «الآية تنهى عن إكراه الإمام على الزنا لأجل المال، وفيها تحريم الاستغلال الجنسي المنظم» (التحرير والتنوير، ج 18). هذه الآية لا تتحدث عن شهوة

عابرة، بل عن شبكة استغلال، وعن ظلم قائم على القهر، وعن تحويل الجسد إلى سلعة، وقال النبي ﷺ: «اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة» (رواه مسلم، 2578). الفساد حين يكون فيه استغلال وحين تُغلق أبواب العدالة وحين تُمنح الحصانة بغير حق، فهو ظلم عام، يتجاوز الفرد إلى المجتمع بأسره.

العدالة في الإسلام بلا حصانة

من أعظم ما يميز المنهج الإسلامي أنه لا يعترف بحصانة أخلاقية لأحد، ولا بتمييز في تطبيق القانون. قال النبي ﷺ: «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» (متفق عليه: البخاري 3475، مسلم 1688). ثم قال ﷺ: «وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها». هذا المبدأ يهدم كل نظام يُدين الضعيف ويُحصّن القوي. العدالة ليست شعوراً، بل نظاماً يطبق بلا استثناء. حين تغيب المساواة أمام القانون، لا يعود الحديث عن أخلاق عامة ذا معنى، لأن القاعدة نفسها تكون قد انكسرت.

كيف نتعامل مع هذه القضايا بوحي؟

التعامل الشرعي المتزن يقوم على عدة ركائز. أولاً رفض الانجرار إلى الإثارة والتشهير، لأن الهدف ليس تضخيم الفضيحة، بل كشف الخلل البنيوي. ثانياً ربط القضية بالمنظومة لا بالأسماء، فالأشخاص يذهبون، لكن البنية إن لم تُصلح ستعيد إنتاجهم. ثالثاً بثبيت المعيار دون تعميم أو كراهية. قال تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقُومَ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا اغْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ) [المائدة: 8]. فالعدل لا يُبنى على الغضب، ولا على الانتقام، بل على ميزان ثابت. رابعاً، بحماية المجتمع من تطبيع الانحراف عبر تثبيت القيم لا عبر الخطاب الانفعالي. فالمعركة الحقيقية ليست إعلامية فقط، بل مفاهيمية.

بين الفضيحة والميزان

قضايا الفساد الكبرى ليست جديدة على منطق الوحي. الجديد هو سرعة انتشارها وضجيجها الإعلامي وتداخلها مع السياسة الدولية. الوحي حذّر من فساد النخب ومن قلب المفاهيم ومن ازدواجية المعايير ومن حماية المنحرفين. لكنه في الوقت ذاته علّمنا أن الإصلاح لا يبدأ بالضجيج، بل بإعادة ضبط الميزان. الأمم لا تسقط لأنها اكتشفت فساداً، بل تسقط حين تتعاضد معه وتبرره. ولا تنهض لأنها صرخت، بل لأنها عدلت وأصلحت بنيتها. ومن امتلك ميزان القرآن لم يحتج إلى عصبية ولا إلى خطاب كراهية، بل قدّم معايير بثقة وهدوء. فالعدل لا يحتاج إلى صراخ، والحق لا يحتاج إلى تزيين، والمعيار إذا ثبت كفى.



Email: info@al-ummah.org
Website: www.al-ummah.org